أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRSعلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحقيق التنمية المستدامة

دراسة تطبيقية بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية

The impact of the application of international financial reporting standards IFRS on management practices and achieving sustainable development - an applied study of companies listed on the Kuwaiti Stock Exchange

إعـــــداد

الباحث/ مشاري راضي صالح العازمي

إشـــراف

د/ علاء الدين عبد العزيز فهمي عمر

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة ـ جامعة مدينة السادات

أ.د/ شريف محمد على

أستاذ بقسم الاقتصاد والمالية العامة

نائب رئيس الجامعة لشؤن التعليم والطلاب

جامعة مدينة السادات

مستخلص

هـدفت الدراسـة إلـي تتبـع الأهميـة العلميـة للدراسـة مـن أهميـة موضـع إدارة الأربـاح كأحـد المجـالات البحثيـة، التـي حـازت علـى إهتمـام كبيـر مـن قبـل البـاحثين والمنظمـات العلميـة والمهنيـة، نظـرا للأثـار السـلبية لإدارة الأربـاح علـى تخصـيص المـوارد وعلـى الاقتصـاد ككـل فـي ظـل وجـود العديـد مـن الوسـائل التـي تسـتخدمها الإدارة فـي هـذا الشـأن، وفـي ضـوء إهتمـام مجلـس معـايير المحاسـبة الدوليـة بتطـوير معـايير المحاسـبة والحـد مـن البـدائل التـي تتضـمنها المعـايير، بالإضـافة التعارضـات الموجـودة بـين تلـك المعـايير للحـد مـن إدارة الأربـاح، فـأن الحـد ممارسـات إدارة الأربـاح من خلال تطوير تطوير معايير المحاسبة المصرية أيضا، يصبح ضرورة لاغنى عنها.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

ضرورة التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية لإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة. ضرورة زيادة الوعي نحو استخدام المعايير الدولية في إعداد التقارير المالية وما يحققه من منافع استثمارية للشركات الكويتية. عقد الشراكات مع جامعة الكويت لتوفير الكوادر المؤهلة علمياً ومهنياً لعقد الدورات وورش العمل المهنية وتدريب العاملين في الشركات الكويتية على استخدام المعايير الدولية في إعداد التقارير المالية.

Abstract

The study aimed at the scientific importance of the study stemming from the importance of the position of profit management as one of the research fields, which has received great interest by researchers and scientific and professional organizations, given the negative effects of profit management on the allocation of resources and the economy as a whole in light of the presence of many means used by management in this In light of the interest of the International Accounting Standards Board in developing accounting standards and limiting the alternatives included in the standards, in addition to the conflicts that exist between those standards to limit profit management, limiting profit management practices through developing the development of Egyptian accounting standards also becomes an indispensable necessity.

The study reached the following results:

The necessity of switching to international financial reporting standards to produce quality accounting information. The need to raise awareness about the use of international standards in preparing financial reports and the investment benefits it achieves for Kuwaiti companies. Partnerships with Kuwait University to provide qualified cadres scientifically and professionally to hold professional courses and workshops and to train workers in Kuwaiti companies on the use of international standards in preparing financial reports.

أولًا: الإطار العام للدراسة

مقدمة:

تعتبر أسواق الأوراق المالية المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وذلك لارتباط التطور الاقتصادي بشكل وثيق بوجود سوق أوراق مالية مزدهرة ومتطورة، ومن جهة أخرى أدى ازدهار وزيادة أسواق الأوراق المالية وتنوعها إلى إقبال الجمهور عليها, إلى زيادة التعامل مع سوق الأوراق المالية إصدار وتداولا، وقد ساندها في ذلك التشجيع والدعم من الجهات المعنية من حيث توفير القوانين المنظمة لهذه الأسواق وممارسة الرقابة بقصد تأمين حقوق المتعاملين وإلزامهم بواجباتهم.

لقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS) وتبلور هذا الاهتمام بصدور عدد من المعايير التي اهتمت بالتقارير المالية وما تحتويها من معلومات والافصاح عن تلك المعلومات، وذلك من أجل ترشيد أحكام قرارات المستثمرين، حيث تعتبر المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية مصدرا أساسيا يعتمد عليه المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة، فإن أي نقص أو عدم تماثل أو تحكم في هذه المعلومات يعني قيام المستثمرين باتخاذ قرارات استثمارية غير رشيدة (Daske, 2013)

فالمستثمر في سوق الأوراق المالية يريد الحصول على مزيد من الثقة في المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والتي يستخدمها عند اتخاذ قرارات الاستثمار، وتأتي هذه الثقة بناء على تقارير مالية معدة وفقا للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS) (Ahmed, 2013)

تلقي معايير التقارير المالية الدولية قبولا دوليا، لذلك فإن العديد من الدول سواء دول متقدمة أو نامية تبنت تلك المعايير، وقد بدأت الدول ذات الاقتصاديات الناشئة في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، خاصة بعدما أعلنت دول الاتحاد الأوربي عام ٢٠٠٢ إلزام جميع الشركات المدرجة في البورصة الأوروبية بتطبيقها بحلول عام ٢٠٠٥، وعلى الرغم من أن بعض الباحثين (Barth, 2012) يشيرون إلى مزايا تطبيق تلك المعايير في الدول النامية. وتعتبر دراسة تأثير تطبيق تلك المعايير على كفاءة أسواق رأس المال من الموضوعات الهامة لمعرفة نتائج التطبيق سواء كانت إيجابية أو سلبية على أسواق رأس المال ومن ثم الأثر على النمو الاقتصادي. كما أن عدم الالتزام في دول مجلس التعاون أكثر من الدول المتقدمة، الأمر الذي يعكس ضعف الرقابة والإشراف من قبل الهيئات المعنية بدول مجلس التعاون الخليجي (شاهر، ٢٠١٢)

مشكلة الدراسة:

إن من أكثر الموضوعات التي شغلت الفكر المحاسبي في الفترة الأخيرة قضية المدخل الأخلاقي في المحاسبة، ويهدف المدخل الأخلاقي عموما إلى التمييز بين السلوك المقبول والمرفوض أخلاقيا، وبالتطبيق على مهنة المحاسبة، فإن المهمة تكون صعبة في بعض الحالات ومنها سلوك إدارة الأرباح، وبالنظر في الفضائح المالية التي حدثت في نهاية القرن الماضي وبدايات القرن الحالي والتي كان على رأسها فضيحتا Enron و World Com يتبين الأثر الخطير لممارسة هذا السلوك، حيث اعتبر قيام مدراء تلك الشركات بعمليات إدارة الأرباح، وتفاؤلهم المفرط فيما يتعلق بتقييم الأصول السبب الرئيسي في حدوث الانهيارات للشركات المشار إليها وذلك نظرا لما تحتويه عمليات إدارة الأرباح من تضليل المستفيدين من القوائم المالية وسوء استخدام السلطة الممنوحة بغرض تحقيق أهداف شخصية وتضييع للأمانة المبنية على عقد الوكالة بين الإدارة والملاك، فن تلك العمليات تعتبر إحدى صور العرض في التقارير المالية غير المقبولة أخلاقيا(ابراهيم ، ٢٠١٤).

لذا فقد تزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام بموضوع الحد من ممارسات إدارة الأرباح، لما لها من أثر سلبي على الأداء المستقبلي للشركة، وعلى أسعار الأسهم، وعلى قيمة الشركة وعلى سوء توزيع الموارد المتاحة للشركة، بل وعلى سوء توزيع الاستثمارات بسوق الأوراق المالية ككل.

قد تسعى الإدارة إلى التأثير على رقم الربح المقرر عنه في القوائم المالية عندما تجد أن مستوى الأرباح الذي سيقرر عنه لا يحقق تطلعاتها ومصالحها الخاصة، وتسمى هذه الممارسة من قبل الإدارة بإدارة الأرباح وتدار الأرباح باستخدام مدخلين من الممارسات هما التلاعب بالأنشطة الحقيقية والتلاعب بالمستحقات الاختيارية. ويطلق على المدخل الأول الإدارة الحقيقية للأرباح حيث تؤثر الإدارة في رقم الربح من خلال التلاعب الفعلي في مستويات الأنشطة الحقيقية ألمؤداه في الشركة، كأن تتخذ الإدارة قرارا بزيادة حجم الانتاج بشكل يفوق الطلب من أجل زيادة المخزون ومن ثم تخفيض تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي زيادة الأرباح(حسين، ٢٠١٥)

يرى العديد من أنصار الـ IFRS إن إعداد التقارير المالية طبقا لمتطلبات معايير عالمية أفضل من التقارير المالية المعدة بالـ GAAPs المحلية من حيث، تحسين الشفافية وانخفاض عدم تماثل المعلومات في أسواق رأس المال وتعزيز خاصية القابلية للمقارنة عبر الحدود وجذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي خفض تكلفة رأس المال وقد تناولت الكثير من الدراسات تأثير تطبيق الـ IFRS على جودة التقارير المالية سواء تم هذا التطبيق بطريقة اختيارية أو إلزامية (Bruggemann, 2013).

يمثل تفاقم ممارسات إدارة الأرباح في نهاية التسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين السبب الرئيسي وراء الفضائح المحاسبية لعدد كبير من الشركات العالمية مما أدى إلى انهيار تلك الشركات كشركة انرون وشركة وورلد كوم وشركة زيروكس وهو ما أدى إلى زيادة الاهتمام بموضوع إدارة الأرباح من قبل الجهات المهنية والأكاديمية لذلك نجد أن الإدارة في محاولتها لتحقيق مصالحها تلجأ إلى بعض الممارسات السلبية لتضخيم الأرباح وإظهارها على غير حقيقتها.

وفي هذا الصدد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بعد تكوينه عام ٢٠٠١ بتعديل بعض معايير المحاسبة الدولية (IAS) وإلغاء البعض الآخر واحلالها بمعايير تقارير مالية دولية (IFRS) وإصدار معايير تقارير مالية دولية جديدة والتي قد تساهم في تفعيل السياسات المحاسبية المتحفظة الأمر الذي قد ينعكس على جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية من حيث خلوها من الممارسات الانتهازية للإدارة (Christensen, 2015).

أما المدخل الثاني من الممارسات فيطلق عليه الإدارة المحاسبية للأرباح Accounting Earnings Management (AEM) حيث تقوم الإدارة بالتأثير على رقم الربح المقرر عنه من خلال استغلالها للمرونة المتاحة لها عند تطبيق المعايير المحاسبية. فوجود سياسات محاسبية متعددة لتطبيق المعيار الواحد يمنح الإدارة فرصة الاختيار بين هذه السياسات بما يمكنها من الوصول إلى المستوى المرغوب من الأرباح التي سيقرر عنها كما تستطيع الإدارة إدارة تقديراتها المحاسبية للمستحقات الاختيارية (كالتقديرات الخاصة بحساب المخصصات) التي يجب التقرير عنها في القوائم المالية بالشكل الذي تصل به إلى مستوى الأرباح المرغوبة.

تتمثل مشكلة البحث في قيام أغلب إدارات الشركات ببعض الممارسات السلبية للتأثير على رقم الأرباح المنشورة في التقارير المالية الخاصة بالشركات الكويتية فيما يعرف بممارسات إدارة الأرباح، وذلك بهدف تحقيق منافع شخصية للإدارة على حساب باقي المساهمين.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١- ما هي محددات ودوافع إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية؟
٢- ما هي ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية؟
٣- هل يسهم تطبيق المعايير الدولية IFRS في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؟
٤- ما دور تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في زيادة جودة الإفصاح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية؟

الدراسات السابقة :

وسوف يتم تناول الدراسات السابقة على النحو التالي:

- **دراسات تناولت معايير التقارير المالية الدولية IFRs:**

– **دارسة (سمير، ٢٠٢٠)**

بعنوان: " أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحسن في دقة توقعات المحللين الماليين " استهدفت الدارسة اختبار العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS وجودة التقارير المالية – مقاسة بمستوى التحسن في دقة توقعات المحللين الماليين. وقد تم إستخدام المدخل التجريبي لاختبار الفرض الرئيسي للبحث على عينة مكونة من ٥٤محللاً مالياً من العاملين في شركات الوساطة المقيدة بالبورصة وفي شركات تداول الأوراق المالية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح. وذلك من خلال إنخفاض نسبة أخطاء التنبؤات بالأرباح لعينة الدراسة في فترة ما بعد تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بالمقارنة بنسبة أخطاء التنبؤات بالأرباح لنفس

العينة في فترة ما قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية ممثلة في زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح.

- **دراسة (علاء، ٢٠١٧):**

بعنوان" نماذج محاسبية مقترحة لقياس التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRSs على مستويات تحفظك الأرباح والأداء المحاسبي والتشغيلي للشركات المساهمة المالية: دراسة تطبيقية " استهدفت الدراسة إلى قياس وتحليل تأثير التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRSs) على مستويات تحفظ الأرباح، توصلت الدراسة إلى أن التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يرتبط بعلاقة ارتباط سالبة ذات تأثير معنوي مع كل من مستويات تحفظ الأرباح (ECON) صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (CFO)، ونصيب السهم من التدفق النقدي التشغيلي (CFOPS) كمقياسين يعبران عن مستويات الأداء التشغيليان كما يرتبطان بعلاقة ارتباط موجبة ذات تأثير معنوي مع كل من معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)، ربحية السهم (EPS) كمقاييسين يعبران عن مستويات الأداء المحاسبي وقيمة Tobin's Q TQ كمقياس يعبر عن مستويات الأداء التشغيلي، في حين لا يرتبط بأي علاقة ارتباط ذات تأثير معنوي مع معدل العائد على الأصول (ROA) كمقياس يعبر عن مستويات الأداء المحاسبي، للشركات المساهمة المالية الممثلة في عينة البحث.

- **دراسة (Arabiat&Khamees, 2016):**

بعنوان" تأثير التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) "استهدفت الدراسة إلى معرفة تأثير التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتوصلت الدراسة إلى وجود انخفاض شامل لجميع الشركات في عينة الدراسة في ممارساتها لتحفظ الأرباح بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

- **دراسة (Marzuki&Abdulwahab, 2016):**

بعنوان" تأثير التزام الشركات بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) "استهدفت الدراسة إلى اختبار تأثير التزام الشركات في مملكة ماليزيا بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على تحفظ الأرباح بدءا من عام ٢٠٠٦ وتوصلت الدراسة إلى زيادة مستويات تحفظ الأرباح في الفترة من (عام ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٨)، أي بعد الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

- **دراسة (Dhaliwal, et al., 2013):**

بعنوان" تأثير تطبيق الـ IFRS على تكامل الأسواق المالية "استهدفت دراسة بعض الأدلة الأولية على تأثير تطبيق الـ IFRS على تكامل الأسواق المالية، وخصلت الدراسة إلى أن وجود علاقة قوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والتكامل المالي.

- **دراسة (Lance ,et al., 2016):**

بعنوان" تأثير تطبيق الـ IFRS على تعديلات الأرباح "استهدفت الدراسة إلى دراسة تأثير تطبيق الـ IFRS على تعديلات الأرباح الناتجة عن استخدام القيمة العادلة من قبل الشركات المدرجة والمحللين وأهمية الافصاح عن تلك التعديلات للمحللين ، توصلت الدراسة إلى التأثير الإيجابي للإفصاح عن تعديلات الأرباح نتيجة التوسع في استخدام القيمة العادلة طبقا لتطبيق IFRS مقارنة بالإفصاح عن الأرباح طبقا للـ GAAP.

- **دراسة تناولت إدارة الأرباح:**

- **دراسة (عماد، ٢٠٢١):**

بعنوان" تحليل العلاقة بين مدى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية ومخاطر الشركات وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح ،دراسة تطبيقية " استهدفت الدراسة إلى اختبار تأثير المخاطر التي تواجه الشركات على مدى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية وسلوك إدارة الأرباح والعلاقة التفاعلية بينهما بالتطبيق على ٣٣ شركة مقيدة في سوق الأسهم السعودي خلا الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠، تم التوصل إلى ضعف مدى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية حيث بلغ (٣٣,١٪) كما تبين تأثير زيادة المخطر بشكل إيجابي على كل من الإفصاح عن المخاطر وإدارة الأرباح مما يعني وجود ارتباط تكميلي، بينما ترتبط العوامل غير المتعلقة بالمخاطر بمستويات منخفضة من الإفصاح وإدارة أعلى للأرباح مما يعني وجود ارتباط تبادلي.

- **دراسة (ياسر، ٢٠١٧):**

بعنوان" أثر التطورات في معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة " استهدفت الدراسة إلى قياس وتحليل تأثير التطورات في معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية المقاسة بالإستحقاق الاختياري، ومستوى ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية المقاسة بالتدفقات النقدية غير العادية، لعينة من أنشطة الشركات المسجلة بالبورصة المصرية والمدرجة بمؤشر EGx100 إستخدم الباحث المنهج الإيجابي وذلك لإستنباط مشكلة البحث موضحا أسبابها والتنبؤ بسلوك الظاهرة في المستقبل، أظهرت نتائج الدراسة إنخفاض إدارة الأرباح المحاسبية، مع إرتفاع مستوى إدارة الأرباح الحقيقية، وذلك عند تطبيق التطورات في معايير المحاسبة المصرية، حيث وجد الباحث أن هناك ارتباطا عكسيا ومعنويا بين كل من الإستحقاق الاختياري، والتدفقات النقدية غير العادية، وزادت درجة الارتباط بع تبني التطورات في معايير المحاسبة المصرية.

- **دراسة (أحمد، ٢٠١٦):**

بعنوان" دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية " استهدفت الدراسة إلى التعرف عن دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري للجان المراجعة في الحد من إدارة الأرباح.

- **دراسة (يوسف ٢٠١٦)**

بعنوان" دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من عمليات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية " استهدفت الدراسة إلى بحث مدى وجود علاقة بين جودة المراجعة الخارجية وعمليات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين حجم المراجعة وعمليات إدارة الأرباح، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين الرقابة النوعية لمكتب المراجعة وعمليات إدارة الأرباح، وقد يعود ذلك إلى عدم وجود علاقة بين الرقابة النوعية لمكتب المراجعة وعمليات إدارة الأرباح، وقد يعود ذلك إلى اهتمام جميع المكاتب بمختلف أحجامها بتطبيق عناصر الرقابة النوعية للوصول إلى عمليات مراجعة ذات جودة عالية.

- **دراسات تناولت العلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية IFRS وإدارة الأرباح:**

- **دراسة (محمد، ٢٠٢٠):**

بعنوان" أثر تطبيق معايير المحاسبية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على الشركات السعودية غير المالية " استهدفت الدراسة معرفة مدى تأثير تبني الشركات السعودية غير المالية لمعايير التقارير المالية الدولية منذ عام ٢٠١٧م، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تبني الشركات السعودية غير المالية في معايير التقارير المالية الدولية IFRS يؤثر على خفض اتباع سلوك إدارة الأرباح في إعداد تقاريرها المالية.

- **دراسة (Capkun et al., 2016)**

بعنوان" تأثير التحول من معايير المحاسبة المحلية إلى معايير التقرير المالي الدولية " استهدفت الدراسة إختبار تأثير التحول من معايير المحاسبة المحلية إلى معايير التقرير المالي الدولية قبل وبعد تعديل معايير التقرير المالي الدولية عام ٢٠٠٥، وتأثير ذلك على مستوى إدارة الأرباح مقاسة بسلوك تمهيد الدخل. وقد تم استخدام عينة من ٣٨٥٣ شركة من ٢٩ دولة تحولت إلى معايير التقرير المالي الدولية خلال الفترة من عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٩. وقد تم تقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات (الدول التي اختارت تطبيق معايير التقرير المالي الدولية اختياريا مبكرا قبل عام ٢٠٠٥ والدول التي قامت بتطبيق معايير التقرير المالي الدولية اختيارياً بعد عام ٢٠٠٥، والدول التي طبقت معايير التقرير المالي الدولية إلزامياً عام ٢٠٠٥). وتوصلت الدراسة إلى وجود انخفاض في مستوى إدارة الأرباح بالنسبة للدول التي تحولت من تطبيق معايير المحاسبة المحلية إلى معايير التقرير المالي الدولية قبل التعديل وذلك عن الفترة قبل عام ٢٠٠٥. وجود زيادة في مستوى ممارسة إدارة الأرباح (تمهيد الدخل) في فترة التطبيق الإختياري لمعايير التقرير المالي الدولية (ما قبل ٢٠٠٥) مقارنة بفترة التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية (ما بعد ٢٠٠٥) وذلك نتيجة المرونة في اختيار بدائل السياسات المحاسبية وممارسة قدر كبير من الحكم الشخصي.

- **دراسة (Beuren and Klann, 2015)**

بعنوان" التحول إلى معايير التقرير المالي الدولية وتأثيره على مستوى ممارسة إدارة الأرباح " استهدفت الدراسة تحديد ما إذا كان التحول إلى معايير التقرير المالي الدولية يؤدي إلى التأثير على مستوى ممارسة إدارة الأرباح في الدول الأوربية، وقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين: الفترة الأولى من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٣ وتمثل فترة ما قبل التحول إلى معايير التقري المالي الدولية، والفترة الثانية من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٩ وتمثل فترة ما بعد التحول إلى معايير التقرير المالي الدولية، وقد أظهرت النتائج أنه يمكن تصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات المجموعة الأولى والتي ظهر فيها التأثير الأيجابي للتحول إلى معايير التقرير المالي على مستوى ممارسة إدارة الأرباح حيث إنخفض مستوى ممارسة إدارة الأرباح بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية والمجموعة الثانية والتي ظهر فيها التأثير السلبي لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح حيث ارتفع مستوى ممارسة إدارة الأرباح بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، والمجموعة الثالثة والتي لم يظهر بها أي تأثير معنوي على مستوى ممارسة إدارة الأرباح بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

- **دراسة (Brad et al, 2014)**

بعنوان" أثر التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية " استهدفت الدراسة أثر التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية على عينة من ٥٦ شركة من الشركات المدرجة في بوصة بوخارست برومانيا على إدارة الأرباح، عن الفترة عن عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢ والتي تمثل فترتين، فترة ما قبل التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية وفترة ما بعد التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية، حيث تم التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية عن القوائم المالية المعدة في عام ٢٠١٢، وقد وجدت الدراسة أن هناك تأثير إيجابياً لإستخدام معايير التقرير المالي على إدارة الأرباح متمثلة في التأثير على تقلبات الربح، وتقلبات التدفقات النقدية، والارتباط بين التدفقات النقدية والإستحقاق.

- **دراسة (Nouri and Abaoub, 2014)**

بعنوان" تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح " استهدفت الدراسة إختبار تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح لعينة من ١٤٥ شركة فنسية، بإجمالي ١٤٥٠ مشاهدة، عن الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٩. وقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين: الفترة الأولى من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٤، والتي تعكس الفترة قبل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، ومن عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٩ والتي تعكس الفترة بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

- **دراسة (Pelucio – Grecco et al., 2014)**

بعنوان" تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وتأثيرها على إدارة الأرباح" استهدفت الدراسة تطبيق معايير التقرير المالي الدولية يؤدي إلى مستوى أقل من إدارة الأرباح مقاسة بالإستحقاق الاختياري بإستخدام نموذج جونز وذلك لعينة من الشركات البرازيلية مكونة من ٣١٧ شركة. حيث بدأ تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في البرازيل عام ٢٠٠٨، ولذلك قسم هؤلاء الباحثون فترة الدراسة إلى ثلاث فترات: الفترة الأولى قبل عام ٢٠٠٧ وكان يتم فيها تطبيق معايير المحاسبة البرازيلية وتمثل فترة عدم تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، والفترة الثانية والتي تم فيها التطبيق الجزئي لمعايير التقرير المالي الدولية وتمثل عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، والفترة الثالثة وهي فترة التطبيق الكامل لمعايير التقرير المالي الدولية وهي عام ٢٠١٠. وقد وجدت الدراسة أن إستخدام معايير التقرير المالي الدولية قد أدى إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات البرازيلية بعد التطبيق الكامل لها.

- **دراسة (وليد، ٢٠١٦):**

بعنوان" أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك وإتجاهات إدارة في الأرباح في القطاع المصرفي السودان" استهدفت الدراسة إلى بيان محاسبة القيمة العادلة على سلوك وإتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي من خلال تقييم العلاقة بين إدارة الأرباح والقيمة العادلة في ظل التحفظ المحاسبي كأحد الاتجاهات المحاسبية المعاصرة. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم إتباع المنهج النوعي والمنهج الوصفي في تحليل نتائج التي تم إستقاء بياناتها عن طريق الاستبانة في عينة من المصارف السودانية التي شكلت مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن استخدام تقديرات القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي يوفر أسلوب أكثر موضوعية وواقعية لأداء الوحدات الاقتصادية، أن مرونة تطبيق المبادئ المحاسبية ووجود البدائل المتعددة للسياسات المحاسبية يعد سبب كبير في وجود إدارة الأرباح، أن استخدام تقديرات العادلة تؤثر على إدارة الأرباح وتعمل

على الحد منه عند إستخدام سياسة التحفظ المحاسبي وتحد من دوافع الإدارة الانتهازية لتحقيق دوافعهم الذاتية.

- **دراسة (Khaleghi et al., 2015):**

بعنوان" أثر جودة المراجعة على إدارة الأرباح "استهدفت الدراسة إلى دراسة لاختبار أثر جودة المراجعة على إدارة الأرباح، مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية، وذلك للشركات المدرجة في سوق طهران المالي، وتم قياس جودة المراجعة بحجم مكتب المراجعة وبالفترة التي قضاها المراجع في سوق طهران المالي وتم قياس جودة المراجعة وأيضا أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة معنوية بين كل من نوع مكتب المراجعة والفترة التي قضاها المراجع في مراجعة الشركة من جهة وإدارة الأرباح من جهة أخرى.

- **دراسة (أيمن ، ٢٠١٦):**

بعنوان" دور مراقب الحسابات في الحد من ممارسات إدارية الأرباح وتحسين جودة الأرباح: دراسة ميدانية " استهدفت الدراسة إلى دراسة تأثير مجموعة العوامل المتعلقة بالأداء المهني في جودة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا تؤثر المعرفة والخبرة المهنية للمراجع في إدارة الأرباح كما لا يؤثر استخدام مراقب الحسابات لمقاييس جودة الأرباح في جودة الأرباح كما لا يؤثر تحليل التدفقات النقدية في جودة الأرباح ولا يؤثر تحليل النسب المالية في جودة الأرباح كما تم قبول الفرض الأصلي ورفض الفرض البديل.

- **دراسة (أمير، ٢٠١٥):**

بعنوان" اثر استخدام خطط مكافآت الإدارة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية " هدفت الدراسة إلى اختبار أثر استخدام خطط مكافآت الإدارة النقدية على قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح ومدى فاعلية تلك الخطط في الحد من تلك الممارسات، وقد خلص الباحث إلى أنه لا توجد علاقة بين قيمة المكافآت التي تحصل عليها الإدارة وبين قيامها بممارسات إدارة الأرباح حيث لا تؤثر قيمة مكافآت الإدارة على قيامها بممارسات إدارة الأرباح في أية صورة من الصور ولا تتأثر بها.

أهداف الدراسة:

١- الكشف عن مدى قيام الشركات الكويتية المقيدة بالبورصة بممارسات إدارة الأرباح.
٢- التعرف على مدى وعي وإدراك معدي القوائم والتقارير المالية بالشركات الكويتية محل الدراسة إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية "IFRS" بهدف تحسين جودة التقارير المالية.
٣- قياس تأثير التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
٤- قياس مدى التطبيق الاختياري لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول موضوع من الموضوعات الهامة والحديثة نسبيا المرتبطة بتطبيق الـ IFRS وقياس تأثير تطبيق الـ IFRS على الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال التطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية. وبالتالي فإن نتائج هذه الدراسة لها آثار مهمة للهيئات الرقابية والإشرافية وللمستثمرين في الأسهم وغيرهم. ولما كانت نتائج الدراسات التي أجريت على مستوى دول العالم بصفة عامة وعلى مستوى الدول العربية بصفة خاصة متضاربة.

- بيان أهمية المعايير الدولية للتقرير المالي "IFRS" للحد من ظاهرة إدارة الأرباح وتحسين جودة التقارير المالية من وجهتي نظر العرض والطلب.
- وضع إطار يتمشى مع الاتجاه نحو ضرورة الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي والتوافق الدولي بشأن السياسات والممارسات المحاسبية التي تساهم في تحسين جودة التقارير المالية.
- تنبع الأهمية العلمية للدراسة من أهمية موضع إدارة الأرباح كأحد المجالات البحثية، التي حازت على إهتمام كبير من قبل الباحثين والمنظمات العلمية والمهنية، نظرا للأثار السلبية لإدارة الأرباح على تخصيص الموارد وعلى الاقتصاد ككل في ظل وجود العديد من الوسائل التي تستخدمها الإدارة في هذا الشأن، وفي ضوء إهتمام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتطوير معايير المحاسبة والحد من البدائل التي تتضمنها المعايير، بالإضافة التعارضات الموجودة بين تلك المعايير للحد من إدارة الأرباح، فأن الحد ممارسات إدارة الأرباح من خلال تطوير تطوير معايير المحاسبة المصرية أيضا، يصبح ضرورة لاغنى عنها.

فروض الدراسة:

١- لا توجد أختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول الآثار الإيجابية لتطبيق معايير IFRS بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

٢- لا توجد أختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

٣- لا توجد أختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول دور معايير التقارير المالية الدولية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

٤- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS والحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

منهج الدراسة :

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في دراسة وتلخيص الدراسات السابقة للتعرف على متغيرات البحث ومن ثم صياغة الفروض.

كما اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي لاختبار هذه الفروض والتوصل إلى نتائج الدراسة من خلال دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة الكويتية.

مجتمع وعينة الدراسة:

١-مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الكويتية المساهمة المسجلة في البورصة الكويتية (قطاع العقارات) ولها قوائم مالية منشورة على موقع تداول البورصة الكويتية عن أعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

م	اسم الشركة	القطاع التابع للشركة
١.	شركة عقارات الكويت.	قطاع العقارات
٢.	شركة العقارات المتحدة.	قطاع العقارات
٣.	الشركة الوطنية العقارية.	قطاع العقارات
٤.	شركة الصالحية.	قطاع العقارات

٥.	شركة أجيال العقارية الترفيهية.	قطاع العقارات
٦.	شركة الصالح العقارية.	قطاع العقارات
٧.	الشركة العربية العقارية.	قطاع العقارات
٨.	شركة الإنماء العقارية.	قطاع العقارات
٩.	شركة المباني.	قطاع العقارات
١٠.	شركة إنجازات للتنمية العقارية.	قطاع العقارات
١١.	شركة مجموعة المستثمرون القابضة.	قطاع العقارات
١٢.	الشركة الدولية للمنتجعات.	قطاع العقارات
١٣.	الشركة التجارية العقارية.	قطاع العقارات
١٤.	شركة سنام العقارية.	قطاع العقارات
١٥.	شركة أعيان العقارية.	قطاع العقارات
١٦.	شركة عقار للاستثمارات العقارية.	قطاع العقارات
١٧.	الشركة الكويتية العقارية القابضة.	قطاع العقارات
١٨.	شركة المزايا القابضة.	قطاع العقارات
١٩.	شركة التجارة والاستثمار العقاري.	قطاع العقارات
٢٠.	شركة التعمير.	قطاع العقارات
٢١.	شركة الأرجان العالمية العقارية.	قطاع العقارات

المصدر: الموقع الرسمي لبورصة الكويت ٢٠٢١.

عينة الدراسة:

حدد الباحث عينة البحث بالشركات المقيدة بالبورصة لقطاع العقارات المتمثلة في عشرة شركات.

١. شركة عقارات الكويت.
٢. شركة العقارات المتحدة.
٣. الشركة الوطنية العقارية.
٤. شركة التجارة والاستثمار العقاري.
٥. شركة التعمير.
٦. شركة الأرجان العالمية العقارية.
٧. الشركة الدولية للمنتجعات.
٨. الشركة التجارية العقارية.
٩. شركة سنام العقارية.
١٠. شركة أعيان العقارية.

مبررات اختيار عينة البحث:

١- لصعوبة الحصول على معلومات من قطاع البنوك.
٢- ألا تكون من شركات المساهمة التي تم إيقاف التداول على أسهمها أو تعرضت للاندماج خلال فترة الدراسة.

٣- ولكبر حجم العينة.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل	المتغير التابع
معايير التقارير المالية الدولية IFRS الـ IFRS 1 (عرض القوائم المالية) الـ IFRS 5 (السياسات المحاسبية والتغيير في التقديرات المحاسبية والأخطاء) الـ IFRS 7 (الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية) الـ IFRS 22 (نصيب السهم من الأرباح)	**ممارسات إدارة الأرباح** نموذج ميلر كمقياس لإدارة الأرباح (ΔWC/CFO) t-0- (ΔWC/CFO) t-1=0 أما في حالة وجود إدارة أرباح فإن: (ΔWC/CFO) t-0- (ΔWC/CFO) t-1≠0 حيث: ΔWC: تعتبر عن التغير في رأس المال العامل بين الفترتين الحالية والسابقة. CFO تعبر عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في الفترة الحالية. t-0 تعبر عن الفترة الحالية. t-1 تعبر عن الفترة السابقة.

ثانيًا: الدراسة النظرية

مفهوم إدارة الأرباح:

قد عرفها (الجبري، ٢٠١٣) بأنها" مجموعة من الممارسات المقصودة من قبل الإدارة بشأن قياس الربح والتقرير عنه للتأثير على الأرباح المنشورة في التقارير المالية باستخدام الأحكام والتقديرات الشخصية واستغلال المرونة التي تتيحها مبادئ ومعايير المحاسبة لتحقيق منافع ذاتية"

وقد أوضح (إسماعيل، ٢٠١٥) أن إدارة الأرباح هي "الانحراف عن الممارسات المحاسبية القياسية للحصول على أرقام محاسبية معتمدة بقصد تحريف الدخل الحقيقي وممتلكات الشركة".

ويصف (حسين، ٢٠١٥) إدارة الأرباح بأنها " مجموعة من الممارسات المتعمدة من قبل إدارة منشأة الأعمال من خلال استغلال المرونة الواسعة في الإختيار بين السياسات، والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة التي تتيحها مبادئ ومعايير المحاسبة وذلك للتأثير على أرقام الأرباح المنشورة في التقارير المالية، بغرض تضليل الأطراف الأخرى ذات العلاقة بشأن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة لتحقيق منافع ذاتية قد تكون تنظيمية أو تعاقدية أو لها علاقة بتعظيم قيمة المنشأة في سوق الأوراق المالية.

أما دراسة (صقر ، ٢٠١٦) فقد أشارت إلى أن التركيز الرئيسي لإدارة الأرباح ليس فقط على أساس أنشطة إدارة الأرباح من خلال استخدام المرونة التي تتيحها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ولكن تتضمن إدارة الأرباح أيضا أنشطة حقيقية، وبذلك يمكن القول أن إدارة الأرباح هي" تدخل متعمد من قبل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية لإخفاء معلومات أو تعديلها للتأثير على رقم صافي الربح المفصح عنه، وجعله دالة لتفضيلات الإدارة، وتتم إدارة الأرباح إما من خلال إستخدام المرونة التي تتيحها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو من خلال إجراءات أنشطة حقيقية تؤثر على الأنشطة الاقتصادية للشركة.

المحاسبة التعسفية :

توصلت إحدى الدراسات (Charles, Elgene) في كتابهما إلى تعريف المحاسبة التعسفية بأنها: "اختيار وتطبيق متعمد لمبادئ محاسبية معينة في محاولة لتحقيق نتائج مرغوبة- هذه النتائج عادة ما تكون أرباحاً أعلى- سواء كانت هذه الممارسات المتبعة مطابقة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) أم غير مطابقة.

المحاسبة الإبداعيه:

توجد العديد من التعريفات التي وردت في الدراسات السابقة التي تناولت هذه الظاهرة، فقد أوضحت دراسة كل من (Paul and Hames). أن المحاسبة الإبداعية تحدث عندما تستخدم الإدارة حكمها الشخصي عند إعداد التقارير المالية وفي هيكلة العمليات بهدف تعديل التقارير المالية، إما لتضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو للتأثير على التعاقدات التي تتم بناء على المعلومات المحاسبية الواردة في التقرير.

كما تناولت دراسة (حسين) أن المحاسبة الإبداعية " بأنها قد تعني بصفة عامة تعظيم أو تدنية الأرباح المحاسبية لخدمة غرض معين.

وبناء على ما تقدم، **يرى الباحث** أنه يمكن تعريف المحاسبة الإبداعية بشكل أكثر تحديداً بأنها: تدخل متعمد من جانب الإدارة يعكس المصالح الذاتية لها، سواء عند تطابق المعايير أو عند اتخاذ قرارات تمويلية أو تشغيلية، أكثر من كونه انعكاساً للأداء الاقتصادي الفعلي للشركة بهدف تضليل أصحاب المصالح أو التأثير على بعض التعاقدات التي تتم بناء على المعلومات الوارد بالقوائم المالية".

تمهيد الدخل:

عرفت دراسة (حسين) عملية تمهيد الدخل بأنه "جزء من أسلوب المحاسبة الإبداعية يعني محاولة إظهار الدخل وكأنه ينمو بصورة متوازنة على مدار الزمن دون تقلبات"

كما تم تعريف دراسة كل من عملية تمهيد الدخل بأنها "أسلوب مصمم بهدف تقليل حدة التفاوت والتقلبات في نتائج الأرباح السنوية المتتابعة.

تأسيساً على ما سبق، يخلص الباحث إلى التعريف المقترح التالي لإدارة الأرباح على أنها " تلك الممارسات التي تلجأ إليها الإدارة بهدف تحقيق أغراض معينة إما من خلال أساليب محاسبية استناداً إلى المرونة والتعدد في البدائل المحاسبية و/ أو إساءة إستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي، أو من خلال أساليب حقيقية إعتماداً على التحكم في الأحداث والصفقات الحقيقية.

أساليب إدارة الأرباح:

من خلال مراجعة وإستقراء أدبيات التراث الفكري المحاسبي في مجال إدارة الأرباح وجد الباحث أن أساليب إدارة الأرباح تنحصر في مدخلين قد تستخدم الإدارة أحداهما أو كليهما، وهما: الأساليب المحاسبية والأساليب الحقيقية، ويمكن تناولهما بشيء من التفصيل على النحو التالي:

تعتمد الإدارة في ظل هذا الأسلوب على استخدام الأساليب والتقديرات المحاسبية التي تسمح بها المعايير المحاسبية من خلال إساءة استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي و/ أو حرية الإدارة في الاختيار بين

بدائل السياسات المحاسبية، وتؤثر هذه الأساليب على رقم صافي الربح المحاسبي، وفيما يلي عرضاً لهذين الأسلوبين:

- **إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات:**

يعد صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق هو محول الاهتمام الأول لمستخدمي القوائم المالية بما يملكه من محتوى إخباري ذو تأثير على العديد من القرارات، وكونه أفضل مقاييس تقييم اداء الحكم على مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد ال متاحة، واحد المؤشرات الهامة ي تحديد سعر السهم، وتوفير المعلومات الملائمة للمستثمرين الحاليين والمحتملين لترشيد قراراتهم الاستثمارية (Paredes,2017)

وتتفق العديد من الدراسات على أهمية أساس الاستحقاق في القياس المحاسبي، فقد تم التعرض بالدراسة لاختبار خصائص الربح المحاسبي وأثره على جودة الأرباح من خلال تحليل مكونات الربح المحاسبي وأثره على جودة الأرباح من خلال تحليل مكونات الربح المحاسبي (مكون الاستحقاق، والشق النقدي) لتحديد أيهما أفضل في التنبؤ وأيهما أكثر استمراراً واستقراراً من قبل العديد من الباحثين مثل(Salehi, 2018) في حين أن بعض البحوث المحاسبية قد تناولت الدور الإعلامي لأساس الاستحقاق من خلال تحليل مدى إدراك وتفسير المستثمرون لمعلومات الاستحقاق مثل: (راشد، ٢٠١٦) وخلصت جميع هذه الدراسات إلى ما يلي:

١- إن أساس الاستحقاق المحاسبي يعد أحد الأسس الراسخة في الفكر والتطبيق المحاسبي وهو أفضل أسس الاعتراف والقياس المحاسبي وأكثرهما قبولا عند إعداد القوائم المالية.

٢- إن أساس الاستحقاق المحاسبي يجعل الأرباح تمثل الأداء الاقتصادي للمنشأة بالمقارنة بالأساس النقدي.

٣- يحسن أساس الاستحقاق مؤشرا الربح كمقياس للأداء من خلال معالجة مشالك سوء المقابلة والتوقيت الملازمين للأساس النقدي.

٤- المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق لها قيمة ملائمة من حيث القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية.

٥- عناصر الاستحقاق المحاسبي لها محتوى إعلامي إضافي يحسن من القيمة الملائمة للأرباح وأكثرها شيوعا واستخداما.

حيث يتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة بغض النظر عن واقعة التحصيل أو السداد، الأمر الذي يستلزم معه إجراء بعض التسويات المحاسبية في نهاية الفترة، والتي قد تتطلب إجراء بعض التقديرات الحكمية، إذ يمن للإدارة التحكم بها لإحداث تأثيرات متعمدة على الربح للوصول إلى الربح المستهدف (حماد، ٢٠١٧) ، وصنفت العديد من الدراسات مثل (عفيفي، ٢٠١٧) الربح الناتج عن الاستحقاق المحاسبي (الربح غير المحصل)، والذي يمثل الفرق بين صافي الربح قبل البنود غير العادية، وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، إلى شقين هما، (الاستحقاقات الإبجارية، والاستحقاقات الإختيارية).

١- الاستحقاقات الإبجارية أو كما يطلق عليها البعض الاستحقاقات الطبيعية أو غير الاختيارية أو العادية، ويطلق عليها الباحث مصطلح " الاستحقاقات غير الانتهازية، ويقصد بها تلك الأرصدة التي تنشأ نتيجة طبيعة نشاط المنشأة والظروف المحيطة بها دون تدخل الإدارة، ومن أمثلتها زيادة الإيرادات الأجلة بصورة طبيعية نتيجة زيادة الطلب على منتجات المنشأة دون التوسع في شروط الائتمان، والمصروفات والإيرادات المقدمة والمستحقة والتي يتم قياسها بطريقة تعاقدية متفق عليها ولا تحتاج إلى تقدير الإدارة.

٢- الاستحقاقات الاختيارية أو غير الطبيعية أو غير العادية، ويطرق عليها الباحث الاستحقاقات الانتهازية ويقصد بها تلك الأرصدة التي تنشأ من خلال إستغلال مساحة التقديرات المحاسبية

المسموح بها في المعايير المحاسبية مثل: تقدير العمر الانتاجي للأصول الثابتة، وقيمة الخردة، وتقدير أعمار حسابات العملاء وتقدير المخصصات.

لذلك اعتمدت أغلب الدراسات السابقة على سبيل المثال (Kassamany, 2017) على منهجية تقدير الاستحقاقات الإختيارية في الكشف عن الممارسات المحاسبية التي تطبقها الإدارة للتأثير على رقم صافي الأرباح، حيث كشفت نتائج تلك الدراسات أن الاستحقاقات الإختيارية الموجبة تشير إلى وجود توجه من الإدارة لزيادة الأرباح للوصول إلى الأرباح المستهدفة وفي المقابل تشير الاستحقاقات الاختيارية السالبة إلى وجود تأثير متعمد من قبل الإدارة في إتجاه تخفيض الأرباح.

كما أكد (عفيفي، ٢٠١٧) على أن المستوى المنخفض من الاستحقاقات الاختيارية يشي رإلى زيادة دقة التقديرات المحاسبية، وبالتالي زيادة مستوى جودة الأرباح وبنفس المنطق فإن زيادة الاستحقاقات الاختيارية تعد مؤشراً على إنخفاض دقة التقديرات وبالتالي إنخفاض مستوى جودة الأرباح، وإتساقا مع ذلك تبين دراسة (إبراهيم، ٢٠١٤) أن احتمال تعرض الشركة لمخاطر التعثر المالي يتوقف على قيمة الاستحقاقات الاختيارية بالشركة كمؤشر على جودة الربح المحاسبي.

استغلال المرونة المتاحة في بدائل السياسات المحاسبية:

إن المرونة المحاسبية التي تسمح بها المعايير تتيح للإدارة حرية الاختيار بين الطرق المحاسبية البديلة كما أن المعايير المحاسبية عالية الجودة تؤدي إلى الحد من اختيارات الإدارة الانتهازية، ويبين (عبد المنعم، ٢٠١٦) أن الوظيفة الاقتصادية الأساسية للمعايير المحاسبية هي توفير اتفاق حول كيفية تنفيذ الصفقات التجارية الهامة وضمان جودة الإفصاح عن المعلومات المالية لتقليل عدم تماثل المعلومات.

إستناداً إلى ذلك فقد لاقي موضوع أسس إعداد المعايير المحاسبية ودورها في الحد من عمليات إدارة الأرباح اهتمام العديد من الباحثين، وتباينت نتائج الدراسات بشأن ما يجب أن يكون عليه أساس إعداد المعايير المحاسبية (معايير المحاسبية القائمة على المبادئ، ومعايير المحاسبة القائمة على القواعد) ولم يتم الإجابة على هذا التساؤل بصورة قطعية رغما عن الكم من الأبحاث المتعلقة به، فهناك بعض الدراسات على سبيل المثال (Mccarthy, Angelont, 2014) قد قدمت أدلة بشأن أفضلية استخدام المعايير المحاسبية القائمة على المبادئ في تحقيق جودة التقارير المالية، حيث تسمح تلك المعايير للإدارة باختيار السياسات المحاسبية الملائمة والتي لا تتعارض مع المبادئ، كما أنها تزيد من احتمالية قيام المديرين بمعالجات محاسبية تعكس بدقة اقتصاديات عمليات وأحداث المنشأة.

على النقيض من ذلك فقد قدمت بعض الدراسات أدلة بشأن أفضلية استخدام المعايير المحاسبية القائمة على القواعد برغم ما وجه للمعايير الأمريكية والمعدة على أساس القواعد من انتقادات بعد فشل بعض الشركات الأمريكية مثل Enrom، تأييدا ودعما أكاديميا يؤكد فرضية أن المعايير المحاسبية المعدة على أساس المبادئ تسمح لإدارة المنشأة بممارسات إدارة الأرباح من خلال المرونة المتاحة، مما يعني أن تأسيس المعايير على القواعد يترتب عليه جودة أعلى، ومن ناحية أخرى تسمح المعايير المعدة على أساس القواعد بتضييق نطاق الاختبارات أمام الإدارة فتحد من فرص إدارة الأرباح وتحسين جودة القوائم المالية بما تتضمنه من قواعد تفصيلية تتصف بالوضوح وتعتبر أكثر دقة وصرامة للمعالجات المحاسبية.

يتضح مما سبق أن كلا المدخلين يتيح للإدارة التأثير على الأرباح لتحقيق أغراضاً خاصة ولكن مع اختلاف أسلوب إدارة الأرباح، فالمعايير المعدة على أساس المبادئ تزيد من احتمالية قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح المحاسبية من خلال الخيارات المسموح بها والمرونة المتاحة، وفي المقابل قد تلجأ الإدارة في ظل المعايير ذات المرونة الأقل- المعايير المعدة على أساس القواعد – إلى إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية.

إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية:

استحوذت الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات على اهتمام العديد من الباحثين في الفكر المحاسبي حتى جاءت دراسة (حماد، ٢٠١٧) لتكشف عن ظاهرة بحثية تمثل أحد القضايا الجدلية

في الفكر المحاسبي المعاصر والتي تحتاج وتستحق الدراسة إلا وهي استخدام الأنشطة الحقيقية للمنشأة للتأثير المعتمد على محتوى المعلومات المحاسبية المنشورة، حيث قدمت الدراسة دليلاً على قيام المديرون بإتخاذ قرارات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية حقيقية من شأنها التأثير أو التلاعب بالأرباح، وما أن قدمت تلك الدراسة نتائجها حتى حظى موضوع إدارة الأرباح الحقيقية بكم وافر من الدراسات.

وتظهر العديد من الدراسات مثل (عبد الوهاب، ٢٠١٧) أن أسباب تفضيل المديرون لمدخل إدارة الأرباح الحقيقية عن مدخل الاستحقاقات يرجع إلى عدة أسباب منها:

١- صعوبة إكتشاف ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية لإرتباطها بالأنشطة نفسها وليس بطريقة تسجيلها مثل إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات.
٢- ما شهده العقد الأخير من إصدار العديد من التشريعات والقوانين على المستوى الدولي مثل قانون SOX2002 بالولايات المتحدة الأمريكية.
٣- إحكام المعايير المحاسبية من خلال الحد من مرونة المعايير، كما أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات أكثر عرضة للفحص من مراقبي الحسابات.
٤- ارتفاع مخاطر اكتشاف إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات نتيجة لارتفاع جودة الحوكمة، وزيادة مخاطر التقاضي.
٥- إن استخدام أساس الاستحقاق يفرض قيودا على الشركات في استخدام نفس الأسلوب في الفترة القادمة ويعزو ذلك إلى الطبيعة الإنعكاسية لاستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي والتي تعوق الاستمرار في استخدامه لفترات طويلة، حيث يتطلب من الإدارة التغلب على الأثر المحتمل لانعكاس الاستحقاق المحاسبي بالعام الماضي.

المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS ودورها في تحسين جودة الأرباح المحاسبية:

تواجه منظمات الأعمال العديد من التغيرات الاقتصادية والبيئية المتسارعة والتحديات الجسيمة التي تلقى بظلالها على أداء المنظمات ومراكزها المالية، وقدرتها على النمو والتطور في بيئة متغيرة بشكل مستمر، الأمر الذي استدعى قيام المنظمات المهنية والتكتلات المحاسبية بتبني معايير خلاقة ومتميزة وفاعلة تهدف إلى عولمة التقارير المالية وتمكن تلك المنظمات من تعزيز قدرتها التنافسية في ظل ظروف اقتصادية ودولية غاية في التعقيد، وتمثل المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS باكورة تلك المجهودات لخلق بيئة عمل متميزة تستجيب للمتغيرات الاقتصادية والبيئية المتطورة، وقادرة على تمثل معطيات التطور التكنولوجي المستمر ومواكبة التطورات التي تفرضها عولمة الأسواق المالية (Francois, 2013)

واتساقاً مع ما سبق، يرى الباحث أنه في ظل التقارب العالمي الذي يسعى إليه مجلساً معايير المحاسبة الدولية IASB، ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB، والتطورات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والتي تهدف إلى عولمة التقارير المالية والاهتمام بعملية المقارنات الدولية بين التقارير المالية المنشورة عبر دول العالم المختلفة، كأحد متطلبات بيئة الأعمال الحديثة، يقترح الباحث تضمين خاصية القابلية للمقارنة كأحد الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية.

ولقد تناولت **دراسة Liu et. al (2014):** الاختلاف في ممارسات إدارة الأرباح عند التحول من تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP إلى تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS تطبيقاً على عينة من الشركات الألمانية. وقد أشارت الدراسة إلى اعتماد المبادئ المقبولة قبولاً عاماً GAAP تعتمد بشكل أساسي على وضع قوانين واضحة ملزمة عند التطبيق Rule – Based، بينما تعتمد معايير التقرير المالي الدولية IFRS على الاهتمام بالمفاهيم المحاسبية وتقنين الممارسات المحاسبة المتماشية مع تلك المفاهيم Principle – Based. الأمر الذي يوفر فرص مختلفة للقيام بممارسات إدارة الأرباح في ظل معايير التقرير المالي الدولية عنه في ظل المبادئ العامة، وبالتالي فإن ممارسات إدارة الأرباح قد اتجهت للزيادة بعد التحول من المبادئ المقبولة قبولاً عاماً GAAP إلى معايير التقرير المالي الدولية IFRS مع الإشارة إلى أن الزيادة في ممارسات إدارة الأرباح كانت عن طريق الأنشطة الحقيقية تمشياً مع التحول من معايير التقنين Rule – Based إلى معايير المفاهيم Principle – Based.

وقد قامت **دراسة Agusto et.al (2016):** بدراسة أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS على ممارسات إدارة الأرباح تطبيقاً على بعض من دول أمريكا اللاتينية ومنها: البرازيل وتشيلي، وقد استنتجت الدراسة أيضاً وجود زيادة في ممارسات إدارة الأرباح بعد تبني معايير الـ IFRS، وعللت الدراسة تلك النتيجة بضعف البنية المعلوماتية بتلك الدول وأيضاً نقص الوعي بأهمية المعايير المحاسبية وتأثيرها على جودة المحتوي المعلوماتي للأرباح.

وأشارت **دراسة Abaoub et.al (2015):** إلى العمل على معرفة أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS على ممارسات إدارة الأرباح تطبيقاً على بعض الشركات في سوق المال الفرنسي، وقد أشارت الدراسة إلى وجود بعض القوانين الفرنسية التي ساعدت على تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS بشكل فعال نسبياً ، الأمر الذي عمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح. مع إشارة الدراسة إلى أن حوافز الإدارة للقيام بإدارة الأرباح وسلوك المديرين الانتهازي قد يغير من نتائج الدراسة حيث أنها من الأمور التي لا يتم حكمها باختلاف المعايير.

وتناولت **دراسة Garrouch et al. (2014):** قياس أثر التبني الإجباري لمعايير التقرير المالي الدولية IFRS على كلا من إدارة الأرباح وحكومة الشركات. حيث استنتجت الدراسة عدم وجود تأثير جوهري لتبني المعايير على انتهازية الإدارة ودوافعها للقيام بممارسات إدارة الأرباح على عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية بفرنسا.

وقد قامت **دراسة كل من Palacios 2014 XU 2014:** على أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS لم يسفر عن انخفاض لحجم ممارسات إدارة الأرباح في بيئة العمل ببريطانيا حتى مع إدخال متغيرات رقابية في قياس أثر التطبيق على ممارسات إدارة الأرباح تمثلت في حجم مكتب المحاسبة والمراجعة وحكم الشركة. وقد اعتمده الدراستين على قياس حجم الاستحقاقات الاختيارية كمحدد لحجم ممارسات إدارة الأرباح من خلال نموذج جونز المعدل.

أشارت **دراسة Doukakis et al. (2015):** إلى عدم وجود ارتباط معنوي بين تبني تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS وبين الحد من حجم ممارسات إدارة الأرباح مع الإشارة إلى أن حوافز المديرين للقيام بممارسات إدارة الأرباح تعد مقياس عكسي لجود التقارير المالية.

ومثلما أظهرت بعض الدراسات عدم تأثر ممارسات إدارة الأرباح بالتحول من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى معايير التقرير المالي الدولية، فإن البعض الآخر قد استنتج وجود انخفاض لحجم ممارسات إدارة الأرباح عند تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS.

واتفقت **دراسة كل من Olga 2015 Raymond 2015:** على أنه مع تطور متطلبات الإفصاح الإجباري المتمثلة في معايير التقرير المالي الدولية IFRS فإنه تزيد جودة الأرباح مع انخفاض حجم ممارسات إدارة الأرباح سواء عن طريق الاستحقاقات أو إدارة الأرباح الحقيقية مقارنة بفترة ما قبل تطبيق الـــ IFRS. الأمر الذي ينعكس على يزادة قيمة الشركة مع ملاحظة قوة ذلك الأثر بالنسبة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية، مع ملاحظة أن دراسة (Olga 2015) قد أشارت إلى أن الاتجاه بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية هو التركيز على إدارة الأرباح الحقيقية.

ولقد أشارت **دراسة Ferentinou et al. (2016):** إلى أن هناك انخفاض في حجم ممارسات إدارة الأرباح بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS تطبيقاً على عينة من الشركات باليونان، وقد أضافت الدراسة بعدا آخر إلا وهو تحول الإدارة إلى ممارسات إدارة الأرباح عن طريق التأثير في الأنشطة الحقيقية عوضاً عن إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات إشارة إلى أن سلوك الإدارة الانتهازي لم يختفي بل توجه إلى التطبيق باليات أخرى يصعب نسبياً كشفها.

وأظهرت **دراسة Cang et al. (2014):** وجود اختلاف سلبي معنوي في حجم ممارسات إدارة الأرباح بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS تطبيقاً على عينة من الشركات الصينية، مع إشارة

الدراسة إلى أن تبني تطبيق تلك المعايير قد زاد مع إمكانية استحداث أساليب جديدة لإدارة الأرباح، كما أشارت الدراسة إلى تطبيق معايير التقرير المالي الدولية قد زادت مع جودة التقارير المالية.

وقد تم الاتفاق بين **دراسة كل من Sellami 2016 lsmail 2013:** على أن تبني تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS قد أثر سلباً على حجم ممارسات إدارة الأرباح الأمر الذي انعكس إيجابا على جودة الأرباح المعلن عنها وزيادة القيمة الملائمة للقوائم المالية، مع الإشارة إلى أن تبني تلك المعايير قد زاد من الاتجاه نحو إدارة الأرباح عن طريق الأنشطة الحقيقية دون الربط بينها وبين التغير في إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات.

أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS والتحول من مجرد تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP قد أدى لانخفاض حجم ممارسات إدارة الأرباح وزيادة قيمة الملائمة للمعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية في بيئتي الأعمال ببريطانيا وإيطاليا. وقد ربطت الدراسة بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية وربحية الشركة ودرجة الرفع المالي لاستكشاف التغير في إدارة الأرباح في فترة ما قبل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS عن فترة ما بعد التطبيق.

وأشارت **دراسة Campa et al. (2016):** إلى أن تبني تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS قد أثر سلباً على حجم ممارسات إدارة الأرباح وإيجاباً على جودة الأرباح، مع إشارة الدراسة إلى أن تبني تطبيق تلك المعايير لا يقوم بتحسين جودة الأرباح إذا كانت قبل التطبيق ذات جودة مقبولة أو مرتفعة.

واتجهت أيضاً **دراسة Halabi. (2015):** إلى تحليل مدى تأثير التطبيق الإجباري لمعايير التقرير المالي الدولية IFRS على جودة الأرباح والاستحقاقات من خلال تحديد مدى التغير في حجم ممارسات إدارة الأرباح، وقد استنتجت الدراسة أن تطبيق تلك المعايير دون توفير نظم حماية للمستثمرين غير كافي لتحسين جودة الأرباح. كما استنتجت الدراسة أن وجود نظم لحماية المستثمر فإن الشركات تفضل ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية والتي يصعب اكتشافها مقارنة بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات.

ولقد خلصت **دراسة Onalo et al. (2014):** في نتائجها على أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية قد أحدث تحسنا في جودة المعلومات المحاسبية من خلال انخفاض ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق المعايير مقارنة بالفترة قبل التطبيق. وقد أجريت الدراسة على عينة من البنوك بكلا من ماليزيا ونيجيريا، وقد أظهرت النتائج انخفاض ممارسات إدارة الأرباح بنسبة ٤١٪ بعينة البنوك النيجيرية و ١٢,٦٪ بعينة البنوك الماليزية.

وقد اتفقت **دراسة كل من Evans et .al 2015 Ebner et.al 2015 Firth et .al 2013,:** على أن الأثر الإيجابي لتبني تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS على الحد من حجم ممارسات إدارة الأرباح، وقد أضافت الدراسات إلى أن الشركات كانت تتجه عند تطبيقها للـ GAAP لإدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات بشكل أكبر من إدارة الأرباح عن طريق الأنشطة الحقيقية مع الإشارة إلى أن أخطاء التنبؤ بالأرباح قد انخفضت بشكل أكبر عند تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS مقارنة بالوضع عند تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP.

عرض القوائم المالية IFRS:

يهدف هذا المعيار إلى شرح أسس عرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنة القوائم المالية الحالية للمنشأة بقوائمها المالية عن الأعوام السابقة وبالقوائم المالية للمنشآت الأخرى، وحتى يتم تحقيق هذا الهدف، يحدد المعيار المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية ويقدم إرشادات توضيحية لهيكلها والحد الأدنى لمكونات القوائم المالية المطلوبة (فقرة ١).

تأثيرات التطورات في المعيار على مستوى ممارسة إدارة الأرباح :

على الرغم من أن إضافة قائمة المركز المالي في بداية أول فترة مقارنة معروضة عند تغيير السياسة المحاسبية بأثر رجعي أو بتسويات لبعض البنود، قد يبدو أنها سوف تؤدي إلى التقليل من تغيير السياسات المحاسبية، أو إعادة تبويب بعض البنود، وبالتالي يقلل ذلك من مستوى إدارة الأرباح الذي تمارسه تلك

الشركات، إلا أن الشركات قد تقوم بتغيير تلك البنود أو السياسات في فترة تسبق تاريخ تطبيق تلك المعايير وبالتالي تتجنب إصدار مثل تلك القائمة، ومن ثم يتم زيادة مستوى إدارة الأربح في أول سنة يتم فيها تطبيق تلك المايير. كما أن هذا المعيار مازال يدعم إدارة الأرباح من خلال دعمه لأساس الإستحقاق، حيث نصت الفقرة (٢٧) من هذا المعيار، إلى أنه يجب على المنشأة أن تقوم بإعداد القوائم المالية بإستخدام أساس الإستحقاق (فيما عدا معلومات التدفقات النقدية)، حيث يتم الإعتراق بالمعاملات والأحداث عندما تقع بصرف النظر عن واقعة التحصيل أو السداد.

السياسات المحاسبية والتغيير في التقديرات المحاسبية والأخطاء IFRS (5):

يهدف هذا المعيار إلى تحديد أسس اختيار وتغيير السياسات المحاسبية، إلى جانب تحديد المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء، ويهدف هذا المعيار إلى دعم وتعزيز موضوعية ودرجة الثقة في القوائم المالية للمنشأة وإمكانية مقارنة هذه القوائم المالية على مدى الفترات الزمنية، وكذلك مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى (فقرة ١).

تأثير التطورات في المعيار على مستوى ممارسة إدارة الأرباح:

ينص المعيار في القرة (٣٢) وبشكل صريح أن كثيراً من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدرجة كبيرة من الدقة، ولكن يمكن فقط تقديرها، وأن هذا التقدير يعتمد على الحكم الشخصي طبقا لآخر معلومات متاحة. فقد يكون التقدير مطلوبا للديون غير الجيدة، والمخزون المتقادم، والقيمة العادلة للأصول المالية والإلتزامات المالية والعمر الإنتاجي للأصول، والطريقة المتوقعة للإهلاك، وإلتزامات الضمان مثل ضمان ما بعد البيع.

وقد يكون الاعتماد على التقديرات المعقولة جزءا رئيسياً من عملية إعداد القوائم المالية ولا يقلل من مصداقيتها، وقد أعطي المعيار الحرية بشأن مراجعة التقديرات عند حدوث تغيرات في الظروف، والتي تم على أساسها التقدير أو عند ظهور معلومات جديدة، أو وجود خبرة أكبر أو تطورات لاحقة.

وقد سمح المعيار في الفقرة (٣٦) للإدارة بالإعتراف بتأثير التغير في التقديرات المحاسبية بأثر رجعي، بإدراجه في حساب الأرباح والخسائر في :

- فترة التغيير إذا كان التغيير يؤثر على فترة التغيير فقط.
- في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

وبالتالي يمكن للإدارة استغلال مورد بهذا المعيار عن طريق المغالاة في التقديرات المحاسبية لبعض البنود، أو تخفيضه، ثم إعادة تعديل تلك التقديرا في الفترات التالية:

الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية IFRS7:

يهدف هذا المعيار إلى توضيح:

- متى يجب على المنشأة أن تعدل قوائمها المالية بناء على أحداث تقع بعد الفترة المالية.
- الإفصاحات التي يجب أن توفرها المنشأة عن تاريخ إصدار القوائم المالية وكذلك عن الأحداث التيتقع بعد الفترة المالية.

كما يتطلب المعيار أيضا ضرورة عدم قيام المنشآت بإعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية إذا كانت هناك أحداث تقع بعد الفترة المالية تشير إلى إفتراض الاستمرارية ليس مناسباً.

وقد تم تغيير اسم المعيار من "الأحداث التالية لتاريخ الميزانية" ليصبح " الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية".

تأثير التطورات في المعيار على مستوى ممارسة إدارة الأرباح:

أشار المعيار إلى ضرورة تطبيق المفهوم المحاسبي لأساس الإستحقاق والذي نص على:

- ضرورة أخذ الظروف الطارئة واليت تتمثل في الحالات أو الظروف القائمة في تاريخ قائمة المركز المالي، والتي تتحدد نتيجتها النهائية بأحداث قد تقع أو لا تقع في المستقبل، من خلال:

- استخدام التقديرات المحاسبية للعديد من الأنشطة المستمرة أو المتكررة.
- التعبير عن عدم التأكد المصاحب للأحداث المستقبلية بعدة احتمالات، مع عرض هذه الاحتمالات بعد تقييمها في القوائم المالية.

- ضرورة الإعتراف بمبلغ الخسارة المحتملة كمصروف أو إلتزام في الحالات التالية:

- إذا كان من الممكن أن تؤكد الأحداث اللاحقة فقدان أصل من الأصول، أو نشأة إلتزام في تاريخ قائمة المركز المالي، وذلك بعد الأخذ في الإعتبار أية قيمة من المحتمل استردادها مرتبطة بهذه الخسارة.
- كان من الممكن تقدير مبلغ الخسارة المتوقع حدوثها تقديراً مناسباً.

نصيب السهم من الأرباح (22) IFRS:

يهدف هذا المعيار إلى شرح القواد التي يتحدد ويعرض بموجبها معلومات عن نصيب السهم من الأرباح بما يؤدي إلى تحسين مقارنة الأداء بين منشآت مختلفة عن نفس الفترة المحاسبية، وبين فترات محاسبية مختلفة لنفس المنشأة. وبالرغم من وجود قيود على بيانات نصيب السهم في الأرباح، والتي تنشأ بسبب إختلاف السياسات المحسابية التي يمكن تطبيقها في تحديد "الأرباح" فإن إستخدام مقام محدد متفق علهي يحسن من التقارير المالية لذا يركز هذا المعيار على المقسوم عليه" المقام في المعادلة المستخدمة في حساب نصيب السهم في الأرباح (فقرة ١).

التعديلات التي طرأت على المعيار:

- تطلب الفصل بين قائمة الأرباح والخسائر (الدخل) وقائمة الدخل الشامل، وفقاً للتغييرات في متطلبات معيار المحاسبة رقم (١) الجديد، أن يتم إضافة فقرة جديدة لتحديد مكان عرض نصيب السهم في الأرباح في قائمة الدخل.
- تم تغيير مسميات المصطلحات التالية كنتيجة لمراجعة دقة الترجمة: ومنها (مصطلح مضاد الخفض حيث أصبح الأثر المضاد للتخفيض، ومصطلح الأسهم المحتملة المشروطة وأصبح الأسهم العادية المشروطة القابلة للإصدار، ومصطلح الخفض أصبح الأثر العادي للتخفيض، ومصطلح الخيارات والتعهدات وما في حكمها والذي أصبح الخيارات والحقوق وما في حكمهما).
- وضح المعيار الجديد عند مناقشة أمثلة الأسهم العادية المحتملة أن الأسهم الممتازة تعد نوعاً من الإلتزامات المالية أو أدوات حقوق الملكية.
- يتطلب معيار ٢٢ الحالي أن يخصم نصيب العاملين وحصة مجلس الإدارة من الأرباح عند تحديد صافي أرباح الفترة الخاصة بحاملي الأسهم العادية. وقد وضع المعيار الجديد شروط واضحة جديدة لكيفية تطبيق تلك القاعدة عندما يكون هناك مقترح توزيع أرباح على العاملين، وكذلك عندما يتغير هذا المقترح في الواقع عند إعتماد الجمعية العمومية للتوزيعات.
- كان المعيار القديم يفرق في المعاملة بين الأسهم العادية التي تصدر كجزء من مقابل الشراء في عملية اقتناء شركة وتلك الأسهم العادية التي تصدر كجزء من عملية تجميع الأعمال، حيث كانت الأسهم المصدرة تؤخذ في الاعتبار عند حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة تؤخذ في الإعتبار عند حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم إعتباراً من تاريخ الإقتناء في الحالة الأولى، بينما كانت تؤخذ في الإعتبار عند حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم لجميع الفترات التي يتم عرضها في الحالة الثانية.

تأثير التطورات في المعيار على مستوى ممارسة إدارة الأرباح:

ينص المعيار في الفقرة (٦) على أن تشارك الأسهم العادية في صافي أرباح الفترة فقط بعدما تكون الأنواع الأخرى من الأسهم مثل الأسهم الممتازة قد شاركت فيها، وقد يكون لدى المنشأة أكثر من فئة من فئات الأسهم العادية، علماً بأن كل فئة من فئات الأسهم العادية لها نفس الحقوق في الحصول على توزيعات أرباح.

وقد نص المعيار في الفقرة (٧) أيضا على أن من أمثلة الأسهم العادية المحتملة ما يلي:

- الإلتزامات المالية أو أدوات حقوق الملكية (بما في ذلك الأسهم الممتازة)، القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.
- الخيارات والحقوق في الحصول على أسهم.
- الأسهم التي يحتمل إصدارها عند تحقق شروط ناتجة عن ترتيبات تعاقدية، مثل تلك التي ترتبط بشراء منشأة، أو أنشطة أعمال أو أصول أخرى.

وبالتالي يمكن إدارة الأرباح، من خلال التأثير على عدد الأسهم عند حساب نصيب السهم من الربح، أو بمعنى آخر التأثيرات على مقام المعادلة الخاصة بنصيب السهم من الرباح والموضحة بالفقرة (١٠) من هذا المعيار، والتي تنصب على أنه يتم حساب " النصيب الأساسي للسهم في الأرباح" وذلك بقسمة صافي الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية للشركة الأم (البسط) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة (المقام).

ثالثًا: الدراسة الميدانية

مرحلة جمع وإدخال ومعالجة البيانات

نظراً لتعذر استخدام أسلوب الحصر الشامل فى جمع البيانات الخاصة بالدراسة وذلك نظرا لاعتبارات الوقت والجهد والتكلفة، فقد اعتمد الباحث على أسلوب العينة باستخدام العينة العشوائية البسيطة وتم الاعتماد فى تحديد حجم العينة على استخدام معادلة ستيفن ثامبسون لتقدير حجم العينة بالشكل الآتي:

$$n=\frac{N\times p(1-p)}{\left[\left[N-1\times\left(d^2\div z^2\right)\right]+p(1-p)\right]}$$

حجم المجتمع	N
الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة ٠,٩٥ وتساوي ١,٩٦	z
نسبة الخطأ وتساوي ٠,٠٥	d
نسبة توفر الخاصية والمحايدة = ٠,٥٠	p

ونظراً لصعوبة حصر مجتمع الدراسة فقد تم استخدام العينة المتاحة أو (الميسرة) لاختيار أفراد عينة الدراسة ولتحديد حجم العينة المناسبة فقد تم استخدام المعادلة الإحصائية التالية (القحطاني، ١٤٢١هـ: ٢٥٨) لتحديد حجم العينة:

حجم العينة (ن) = {(الدرجة المعيارية)٢ (نسبة المجتمع المدروس) (نسبة المكملة)} ÷ خطأ المعاينة٢

ن = ٠,٥ × ٠,٥ (١,٩٦)٢ /(٠,٠٥)٢

تم استخدام عينة عشوائية بسيطة من الشركات المقيده بالبورصه الكويتية.

- قام الباحث بتوزيع عدد (٢٦٠) استمارة استقصاء تحسبا لاى إخفاق فى الحصول على رد من بعض أفراد العينة، وتم استبعاد عدد (٣٥)، قائمة استقصاء غير متكامل.

نسبة عدم الاستجابة = الاستمارات المستبعدة ÷ اجمالي الاستمارات طبقا لردود عينة الدراسة

النسبة المكملة = ٣٥ ÷ ٢٦٠ = ١٣,٥٪

ويوضح الجدول التالي عدد قوائم الاستقصاء المفرغة والمعادة ونسبة الردود.

مجتمع الدراسة (الشركات المقيده بالبورصه الكويتية)	عدد القوائم الموزعة	القوائم المستبعدة	عدد القوائم المستلمة والصالحة للتحليل	نسبة الردود
المجموع	٢٦٠	٣٥	٢٢٥	٨٦,٥٪

ويتضح من الجدول السابق أن عدد القوائم الصحيحة التي تم إدخالها واختبارها إحصائيا ٢٢٥ مفردة، حيث تمثل نسبة الاستجابة حوالي ٨٦,٥٪ وتعتبر هذه نسبة استجابة جيدة من المستقصي منهم.

اختبارات الفروض الاحصائية للدراسة الميدانية:

الفرض الأول:

لا توجد أختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول الآثار الإيجابية لتطبيق معايير IFRS بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- تم استخدام دالة إحصائية معنوية اختبار "ت" One Sample T-Test لعينة واحدة تثبت التحقق من مدى اتجاه آراء المستقصى منهم حول (**الآثار الإيجابية لتطبيق معايير IFRS بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية**).

جدول رقم (١)

يوضح التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو الآثار الإيجابية لتطبيق معايير IFRS باستخدام اختبار ت عينة واحدة One Sample Test (اختبار المتوسط عن قيمة ٣)

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	درجات الحرية	قيمة ت	القرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
الآثار الإيجابية لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية	٤,٠١	٠,٣٠	٢٢٥	٢٢٤	٤٩,٩٦٩	**٠,٠١	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠,٠١

من الجدول السابق يتضح:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي للقيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة **"ت" (٤٩,٩٦٩)**، بمتوسط حسابي **(٤,٠١)**، وهذا اكبر من المتوسط الطبيعي الذى اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية اقل من (٠,٠٥)، بمعنى وجود اتجاه ايجابي لآراء المستقصى منهم بالموافقة واتفاقهم في الآراء على (تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية).

اثبات الفرض

قبول الفرض بوجود اتفاق بين آراء المستقصى منهم حول الآثار الإيجابية لتطبيق معايير IFRS بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

وتناول الباحث فيما يلي عرض وتحليل نتائج اختبار Kruskal - Wallis لإجابات المستقصى منهم لاختبار صحة الفرض.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- اختبار كروسكال ويلز Krukal-Wallis لتحديد مدي الاختلافات بين آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة.

جدول رقم (٢)

قياس معنوية الإختلافات بين آراء المستقصى منهم حول محور (تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية) تبعا للوظيفة

باستخدام اختبار كروسكال ويلز Krukal-Wallis

المحور	متوسط الرتب				Krukal-Wallis	القـرار	
	مستثمرين	مدقق حسابات	مدقق داخلي	محاسبين		Sig. (P. Value) مستوى المعنوية	الدلالة
تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية	١٠٣,٣٩	١١٤,٢٣	١٠٣,٠٧	١٢٣,٤٦	٧,٧٦٠	٠,٠٦	غير دالة

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية لآراء المستقصى منهم تبعا للوظيفة فيما يتعلق بمحور **(تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية)** في التخصصات الوظيفية المختلفة، حيث بلغت قيمة " **كروسكال ويلز** " (٧,٧٦٠)، عند مستوى معنوية اكبر من (٠,٠٥).

- مما يدلنا على الإتفاق فى آراء المستقصى منهم.

اثبات الفرض:

- تم قبول الفرض العدمي القائل لا توجد إختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم تبعا للوظيفة بشأن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

الفرض الثاني:

لا توجد أختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

وذلك باستخدام دالة إحصائية معنوية One Sample T-Test لعينة واحدة تثبت التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

جدول رقم (٣)

يوضح التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية " باستخدام اختبار ت عينة واحدة One Sample Test(اختبار المتوسط عن قيمة ٣)

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	درجات الحرية	قيمة ت	القـرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية	٣,٧٣	٠,٤٤	٢٢٥	٢٢٤	٢٤,٥٢٠	**٠,٠١	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠,٠١

من الجدول السابق يتضح:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي للقيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة **"ت" (٢٤,٥٢٠)**، بمتوسط حسابي **(٣,٧٣)**، وهذا اكبر من المتوسط الطبيعي الذى اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية اقل من (٠,٠٥)، بمعنى وجود اتجاه ايجابي لآراء المستقصى منهم بالموافقة على (ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية).

اثبات الفرض:

قبول الفرض بوجود اتفاق بين آراء المستقصى منهم حول الحد مارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

- وتناول الباحث فيما يلي عرض وتحليل نتائج اختبار Kruskal - Wallis لتحديد مدي الاختلافات بين آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة لاختبار صحة الفرض حول ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٤)

قياس معنوية الإختلافات بين آراء المستقصى منهم حول ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية تبعا للوظيفة باستخدام اختبار كروسكال ويلز Krukal-Wallis

المحور	متوسط الرتب				Krukal-Wallis	القـرار	
	مستثمرين	مدقق حسابات	مدقق داخلي	محاسبين		Sig. (P. Value) مستوى المعنوية	الدلالة
ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية	٩٥,٣٤	١٥٣,٨٥	١٣٠,٠٠	١٢٢,٨٦	١٧,٤١٥	*٠,٠١	دالة

* دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠,٠١

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية تبعا للوظيفة فيما يتعلق بمحور **(ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية)**، حيث بلغت قيمة **"كروسكال ويلز"** (١٧,٤١٥)، عند مستوى معنوية اقل من

(٠,٠٥)، لصالح (مدقق حسابات)، (مدقق داخلي)، (محاسبين)، (مستثمرين)، بمتوسط رتبي (١٥٣,٨٥)، (١٣٠,٠٠)، (١٢٢,٨٦)، (٩٥,٣٤) على الترتيب.

مما يدلنا على تباين آراء المستقصى منهم حول ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية تبعا للوظيفة.

اثبات الفرض:

- نقبل الفرض البديل القائل بوجود اختلافات بين آراء المستقصى منهم حول ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية تبعا للوظيفة.

الفرض الثالث:

لا توجد أختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول دور معايير التقارير المالية الدولية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

وذلك باستخدام دالة إحصائية معنوية One Sample T-Test لعينة واحدة تثبت التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو دور معايير التقارير المالية الدولية IFRS وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

جدول رقم (٥)

يوضح التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو " دور معايير التقارير المالية الدولية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية " باستخدام اختبار ت عينة واحدة One Sample Test (اختبار المتوسط عن قيمة ٣)

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	درجات الحرية	قيمة ت	القـرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
دور معايير التقارير المالية الدولية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية	٣,٩١	٠,٣٩	225	٢٢٤	٣٧,٢٠٩	**٠,٠١	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠,٠١

من الجدول السابق يتضح:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي للقيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة **"ت" (٣٧,٢٠٩)**، بمتوسط حسابي **(٣,٩١)**، وهذا اكبر من المتوسط الطبيعي الذى اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية اقل من (٠,٠٥)، بمعنى وجود تأثير فعال واتجاه ايجابي لآراء المستقصى منهم بالموافقة على (دور معايير التقارير المالية الدولية IFRSوممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية).

اثبات الفرض:

قبول الفرض بوجود اتفاق بين آراء المستقصى منهم حول دور معايير التقارير المالية الدولية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

- وفيما يلي عرض وتحليل نتائج اختبار Kruskal - Wallis لتحديد مدي الاختلافات بين آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة لاختبار صحة الفرض حول دور معايير التقارير المالية الدولية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٦)

قياس معنوية الإختلافات بين آراء المستقصى منهم حول دور معايير التقارير المالية الدولية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية تبعا للوظيفة

باستخدام اختبار كروسكال ويلز Krukal-Wallis

المحور	متوسط الرتب				Krukal-Wallis	القـرار	
	مستثمرين	مدقق حسابات	مدقق داخلي	محاسبين		Sig. (P. Value) مستوى المعنوية	الدلالة
دور معايير التقارير المالية الدولية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية	١٠٠,٤٠	١٣٤,٩٨	١٣٣,٢٨	١١٥,٨٣	٥,٦٨٨	*٠,٠٢	دالة

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية تبعا للوظيفة فيما يتعلق بمحور **(دور معايير التقارير المالية الدولية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية)**، حيث بلغت قيمة "كروسكال ويلز" (٥,٦٨٨)، عند مستوى معنوية معنوية اقل من (٠,٠٥)، لصالح (مدقق حسابات)، (مدقق داخلي)، (محاسبين)، (مستثمرين)، بمتوسط رتبي (١٣٤,٩٨)، (١٣٣,٢٨)، (١١٥,٨٣)، (١٠٠,٤٠) على الترتيب.

مما يدلنا على تباين آراء المستقصى منهم حول دور معايير التقارير المالية الدولية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية تبعا للوظيفة تبعا للوظيفة.

اثبات الفرض:

- نقبل الفرض البديل القائل بوجود اختلافات بين آراء المستقصى منهم حول دور معايير التقارير المالية الدولية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

٤- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS والحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

متغيرات الفرض:

- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS (متغير مستقل)
- الحد من ممارسات إدارة الأرباح (متغير تابع)
- تم اختبار الفرض من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أولا: معامل الارتباط بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS والحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية

- بإستخدام معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (٧)

العلاقة بين " تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS والحد من ممارسات إدارة الأرباح باستخدام معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
إجمالي أبعاد: تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS والحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية	٠,٧٣٥ -	**٠,٠١	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

- توجد علاقة جيدة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS والحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٣٥) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

كلما تم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS كلما ادى ذلك للحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

اثبات الفرض:

تم اثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS والحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

ثانيا: تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression لقياس تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية

جدول رقم (٨)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على الحد من ممارسات إدارة الأرباح

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	٠,٨٦٧	٤,٥٢٤	**٠,٠١	٢٦٢,٧٢٢	**٠,٠١	٥٤,١٪
إجمالي: تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS	٠,٧٣٥-	١٦,٢٠٩	**٠,٠١			

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

١ – معامل التحديد (R^2)

نجد أن المتغير المستقل(**تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS**) يفسر (٥٤,١٪) من التغير الكلي في المتغير التابع (**الحد من ممارسات إدارة الأرباح**)، وباقي النسبة يرجع ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢ – اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (**تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS**)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (**الحد من ممارسات إدارة الأرباح**)، حيث بلغت قيمة "ت" (١٦,٢٠٩) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٣ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم اســـتخدام إختبار (F-test)، وحيث أن قيمة (ف) هي (٢٦٢,٧٢٢) وهي ذات معنوية عند مســـتوى أقل من (٠,٠١) ، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على أبعاد **الحد من ممارسات إدارة الأرباح**.

٤-اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معيارى ٠,٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى.

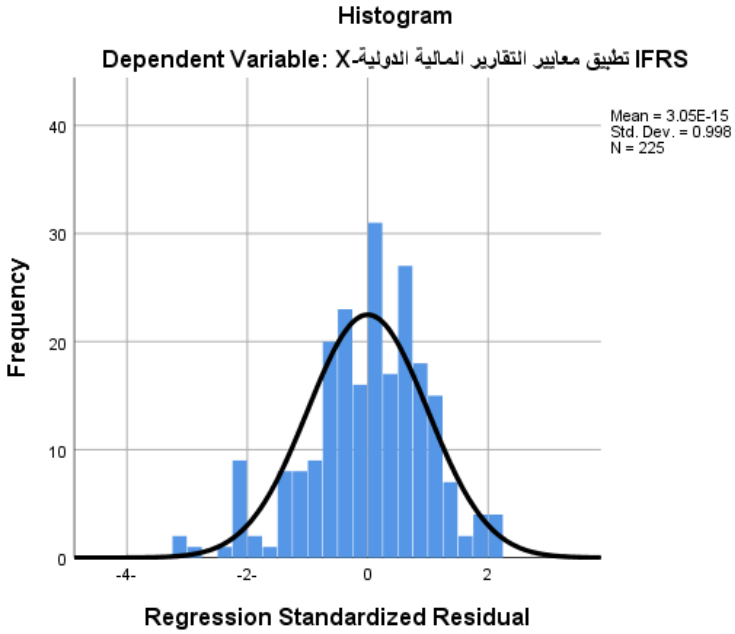

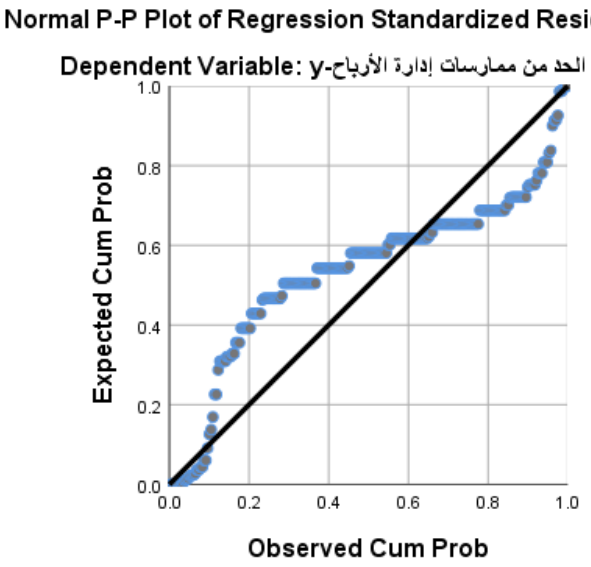

٥ – معادلة النموذج:

الحد من ممارسات إدارة الأرباح = ٠,٨٦٧ - ٠,٧٣٥ **تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS** بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية

ومن نموذج العلاقة الإنحداريه السـابق ، يمكن التنبؤ بدرجات **الحد من ممارسـات إدارة الأرباح**، من خلال قياس مؤشرات **تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS**، وتطبيق ذلك النموذج وهو يدل على أن:

-كل زيادة فى مؤشـرات **تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS** قدرها (٠,٧٣٥) تؤدى الى **النقص من ممارسات إدارة الأرباح** بمقدار واحد صحيح.

-مما من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد ان معامل β (الارتباط) لبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS له نسبة تأثير معقولة حيث بلغ (٠,٧٣٥)، على الحد من ممارسات إدارة الأرباح ويعتبر هذا التأثير معنوي طبقا لمعامل التحديد R^2 الذى بلغ ٥٤,١٪.

إثبات الفرض:

نقبل الفرض الإحصائي القائل بوجود تأثير معنوي بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS والحد من ممارسات إدارة الأرباح.

رابعًا: النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

أ) النتائج النظرية:

١- أن ممارسات وأساليب إدارة الأرباح تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على جودة الأرباح المحاسبية، حيث إن ارتفاع ممارسات وأساليب إدارة الأرباح يؤدي لتخفيض جودة الأرباح المعلنة، مما ينعكس بدوره على القرارات التي يتم اتخاذها بالاعتماد على الأرباح.

٢- أن عمليات إدارة الأرباح تؤثر بشكل كبير على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة وتفقدها خصائص الجودة والموضوعية والمصداقية، مما يؤثر على قرارات مستخدمي تلك القوائم.

٣- يسهم الالتزام بالمعايير الدولية في إعداد التقارير المالية إلى سهولة تحليل وتفسير المعلومات والاعتماد علىها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٤- يسهم تبني المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS إلى تحسين جودة معلومات التقارير المالية.

٥- يوفر الالتزام بالمعايير الدولية في إعداد التقاير المالية في الوضوح والشفافية في الإجراءات المحاسبية المتبعة.

٦- تشتمل التقارير المالية IFRS إلى ثقة المستثمرون بالمعلومات الواردة في التقارير المالية ويزيد من درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الخاصة بالشركة.

٧- يفض المستثمرون عند صنع القرار الاستثماري الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية المستندة على المعيار الدولية.

٨- تسهم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في توفير معلومات مالية تتصف بالملاءمة والموثوقية للحكم على الاستثمارات المالية بالشركات الكويتية.

ب) النتائج الميدانية:

توصل الباحث إلى عدد من النتائج الاحصائية الخاصة **بأثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على الحد من ممارسات إدارة الأرباح** دراسة تطبيقية على الشركات المقيده بالبورصه الكويتية، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

من خلال الإحصاء الإستنتاجي:

بإستخدام اختبار One Sample T Test لعينة واحدة تم التحقق من مدى اتجاه آراء المستقصى منهم حول محاور أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، حيث بلغت قيم (ت) بمتوسطات اكبر من المتوسط الطبيعي الذى اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية اقل من (٠,٠٥) حول محاور الدراسة بمعنى وجود اتجاه ايجابي لآراء المستقصى منهم بالموافقة على جميع محاور أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

- تم استخدام **اختبار كروسكال والاس Kruskal - Wallis** في إثبات ثلاثة من فروض الدراسة لإختبار مدى وجود اختلافات معنوية بين إجابات المستقصي منهم حول محاور قائمة الاستقصاء.

الفرض الأول:

أثبتت النتائج قبول الفرض العدمي القائل لا توجد إختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم بشأن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، حيث بلغت قيمة **"كروسكال ويلز"** (٧,٧٦٠) عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) بمعنى الإتفاق في الآراء.

الفرض الثاني:

أثبتت النتائج قبول الفرض البديل القائل بوجود اختلافات بين آراء المستقصى منهم حول ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، حيث بلغت قيمة **"كروسكال ويلز"** (١٧,٤١٥) وذلك عند مستوى معنوية اقل من (٠,٠٥)، لصالح (مدقق حسابات)، (مدقق داخلي)، (محاسبين)، (مستثمرين)، بمتوسط

رتبي (١٥٣,٨٥)، (١٣٠,٠٠)، (١٢٢,٨٦)، (٩٥,٣٤) على الترتيب، بمعنى تباين آراء المستقصى منهم حول ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

الفرض الثالث:

أثبتت النتائج قبول الفرض البديل القائل بوجود اختلافات بين آراء المستقصى منهم حول دور معايير التقارير المالية الدولية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية، حيث بلغت قيمة "**كروسكال ويلز**" (٥,٦٨٨) وذلك عند مستوى معنوية اقل من (٠,٠٥)، لصالح (مدقق حسابات)، (مدقق داخلي)، (محاسبين)، (مستثمرين)، بمتوسط رتبي (١٣٤,٩٨)، (١٣٣,٢٨)، (١١٥,٨٣)، (١٠٠,٤٠) على الترتيب، مما يدلنا على تباين آراء المستقصى منهم حول دور معايير التقارير المالية الدولية وممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية.

الفرض الرابع:

باستخدام معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط:

- تم اختبار الفرض "لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS والحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية ".

- وتم إثبات الفرض الإحصائي البديل بوجود تأثير ذو دلالة معنوية بين **تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS والحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية** عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

حيث تم اثبات وجود علاقة جيدة ذات دلالة إحصائية حيث بلغ معامل الارتباط (- ٠,٧٣٥) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١)، بمعنى أنه كلما كان هناك اتجاه وتفعيل ايجابي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS كلما انعكس ايجابيا على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كل زيادة فى درجة (تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS)، قدرها (٠,٧٣٥) تؤدى إلى النقص من ممارسات إدارة الأرباح بمقدار واحد صحيح.

- ومن خلال نموذج الانحدار البسيط نجد ان معامل (الارتباط) لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS له نسبة تأثير جيدة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية ويعتبر هذا التأثير معنوي طبقا لمعامل التحديد R2 الذى بلغ ٥٤,١٪.

ثانيا: التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

١- ضرورة توعية الشركات بالمخاطر الناجمة عن عمليات ممارسة إدارة الأرباح وإنعكاستها السلبية على الأداء.
٢- ضرورة التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية لإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة.
٣- ضرورة زيادة الوعي نحو استخدام المعايير الدولية في إعداد التقارير المالية وما يحققه من منافع استثمارية للشركات الكويتية.
٤- عقد الشراكات مع جامعة الكويت لتوفير الكوادر المؤهلة علمياً ومهنياً لعقد الدورات وورش العمل المهنية وتدريب العاملين في الشركات الكويتية على استخدام المعايير الدولية في إعداد التقارير المالية.
٥- إلزام الشركات الكويتية المقصرة بإستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتحسين جودة المحاسبة المالية بالشركات الكويتية.

المراجع

١. إبراهيم، فريد محرم فريد (٢٠١٤): العلاقة بين جودة الأرباح واحتمال تعرض الشركة لمخاطر التعثر المالي، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية غير المالية المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ابريل، ص ص١٨٩-٢٣٥.

٢. عبد المنعم ، تامر سعيد (٢٠١٦): قياس اثر تحديث معايير المحاسبة المصرية في عام في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ديسمبر، ص ص ٩١-١٦٠.

٣. عبد الوهاب، يوسف وأبو خزانة ، إيهاب وعرفات، إبراهيم (٢٠١٧)، دور المراجعة الداخلية في الحد من الإدارة الحقيقية للأرباح: دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثاني، ص ص ٢١٩-٢٥٧.

٤. راشد، محمد إبراهيم (٢٠١٦): مدى إدراك المستثمرين للمحتوى الإعلامي للاستحقاقات المحاسبية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ديسمبر، ص ص: ٢٨٣-٣٢٨.

٥. حماد، مصطفى أحمد (٢٠١٧): أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، إبريل ، ص ص ٩-٦٢.

٦. عفيفي، هلال عبد الفتاح (٢٠١٧): أثر التحصين الإداري وإدارة الأرباح على مكافآت مجلس الإدارة دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، يناير، ص ص ٣٣٩-٤٤٢.

٧. إبراهيم فريد محرم فريد (٢٠١٤): دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث.

٨. عماد محمد رياض (٢٠٢١): تحليل العلاقة بين مدى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية ومخاطر الشركات وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي، مج (١٢)، ع (٣)، ص ٢١٧-٢١٨.

٩. أحمد مزمل عوض (٢٠١٦): دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، المجلد الخامس، العدد التاسع عشر

١٠. يوسف عبد الله بأسودان (٢٠١٦): دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من عمليات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية ، مجلة التجارة والتمويل (كلية التجارة، جامعة طنطا)، مصر، ع ٤.

١١. الجبري، على عبد الله أحمد (٢٠١٣): الإطار الفكري لإدارة الأرباح، دراسة نظرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس العدد الأول، يناير، ص ص ١٣٠٣-١٣٢٧.

١٢. إسماعيل، عصام عبد المنعم (٢٠١٥): أثر حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ديسمبر، ص ص ٦٤٤-٦٨١.

١٣. حسين، علاء على أحمد (٢٠١٥): قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول إسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية دراسة

تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، إبريل، ص ص ٢٣٧-٣١٣.

١٤. صقر، أحمد على غازي (٢٠١٦): أثر جودة عملية المراجعة على الإدارة الحقيقية للأرباح دراسة تطبيقية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول يناير، ص ص ١٥-٤٩.

١٥. وليد الطيب خالد (٢٠١٦): أثر محاسبة القيمةالعادلة على سلوك وإتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي في السودان، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، ع (٥)، مج (٢)، ص ص ٢٥٥-٢٧٣.

١٦. أيمن سعيد السروجي (٢٠١٦): دور مراقب الحسابات في الحد من ممارسات إدارية الأرباح وتحسين جودة الأرباح: دراسة ميدانية، المجلة المصرية للاقتصاد والتجارة، مصر، ع ٤.

١٧. أمير عاطف نصحي (٢٠١٥): اثر استخدام خطط مكافات الإدارة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، ع ٢.

18. Daske, H., Hail, L., Leuz C., & Verdi, R. (2013): Adopting a lable: Heterogeneity in the economic consequences around IAS/IFRS adoptions, Journal of accounting Research, 51 (3),
19. Ahmed, K., Chalmers, K., &Khlif, H., (2013): A Metaanalysis of IFRS adoption effects. The international Journal of Accounting, 48.
20. Barth, M., E., Landsman, W.R., Lang, M., & Williams, C., (2012): Are IFRS-based and US GAAP- based accouting amounts comparable? Journal of Accouting and Economics, 54.
21. Bruggemann, U., Hitz, J., &Sellhorn, T., (2013): Internded and unintended consequences of mandatory IFRS adoption, European Acc. Rev. 22.
22. Christensen, H. B., Lee E., Walker, M. &Zeng, C., (2015): Incentives or standrads: What determines accounting quality changes around IFRS adoption, European Accounting review, forthcoming.
23. Arabiat, Omar Shaher&Khamees, Basheer Ahmed (2016): The Impact of Mandatory IFRS adoption on Conditional Conservatiism in Jordan Administrative SienceVol 73, No. 1.
24. Marzuki, MarzianaMadah&Abdulwahab, EffiezalAswadi (2016): Instituional Factors and conditional conservatism in Malaysia: Does International FinanicalRrportignStadards Convergence Matter? Journal of contemporary Acounting& Economics, Vol. 12.
25. Dhaliwal, D. & Wen, H., Li, Y and Pereira, R., (2013): Does Mandatory IFRS Adoption Facilitate Finanical Market Integration, Consequences of IFRS Adoption, American Accounting, California.
26. Lance Malone, Ann Tarca& Marvin Wee, (2016): IFRS non- GAAP earnings disclosures and fair value measurement, Accounting & Finance, Volume 56, Issue 1.
27. Capkun, V., Collins, D., and Jeanjean, T. (2016): The effect of IAS/ IFRS adoption on earnings management (sumoothing): a closre look at competing explanations. Journal of accounting and Public Policy, 35 (4), p. 352-394.

28. Beuren, I. M. and Klann, R.C. (2015): Effects of the convergence to international Finanical rEporting standards in Earnings Management. International Journal of Finance and Accounting, 4 (1), p. 8-20.
29. Paul M Healy and Hames M Wahlen, "A Review of the earnings management literature are I implications for standards setting"Accounting Horizons, Vol 13 , No. 4, 1999, c. 368.
30. Paredes. A and Wheatley C. (2017): real earnings management or just business. Journal of Financial Economic Policy 9 (3): 268-283.
31. Salehi, M; Togribi, M, and Farhangdoust. S (2018): The effect of reporting quality on stock returns of listed companies on the Tehran stock Exchange. International Journal of Productivity and Performance Management 67 (1): 4-19.
32. Kassamany. T; Ibrahim S. and Archbold S. (2017): accrual and realbased earnings management by UK acquires: Evidence from preand post Higgs periods. Journal of accounting & Organizational Change 13 (4): 492-519.
33. McCarthy. M. (2014): financial statement prepares, Revenue Decisions: Accuracy in Applying Rules Based Standards and the IASB- FASB Revenue Recognition Model. Journal of Accounting and Finance (14): 21-43.
34. Francois B., Aland J., Edward J., Riedel, (2013):" Mandatary IFRS Adoption and Financial Statement comparability" Contemporary Accounting Research, Iss., 30, No. (4).
35. Liu C. C.Y. Yuen. S.H. Chan. L. J. Yao. 2014. Differences in earnings management between firms using us GAAP and IAS / IFRS. Review of Accounting and Finance. Vol. 13. No. 2 PP: 134-155
36. Agusto A. V.F. Santana. LM. Laurence. F. Z. Dalmacio. 2016. International financial Reporting Standards and Earnings management in Latin America. Available at www.google.com
37. Abaoub l.R. F. lrni, 2015. The impact of IFRS adoption on financial statements quality for fims listed in lndonesia stock exchange. Global journal of business and social science review. 3(1): 255-262
38. Garrouch H. M. Hadriche .A. Omri. 2014. Earnings Management and Corporate governance related to mandatory IFRS adoption: Evidence From French – listed Firms. International Journal of managerial and financial accounting. Vol. 6: (4)
39. XU V. 2014 The Effect of IFRS adoption on earnings management Evidence From the UK Private Firms. Available at www.google.com
40. Palacios M. . M.M. Concea. 2014. Assessing the Impact of IFRS Adoption on Earnings Management: An Emerging Market Perspective. Transformations in business & Economics. Vol. 13 (31) pp 21-40

41. Doukakis L. C. 2015. The effect of mandatory IFRS adoption on Real and accrual- based Earnings management activities. Journal of Accounting and Public Policy. Vol. 34: (2) PP 214-217
42. Raymond L. (2015): Earnings Management Motives and Firm Value Following Mandatory IFRS adoption – Evidence From Canadian Companies. Available at www.ssrn.com.
43. Olga K. G. Mertens. P. Rosenboon. (2015): Mandatory Disclosures and Earnings Management: Evidence From IFRS Adoption. Available at www.ssrn.com
44. Ferentinou A. C. .S.C. Anagnostopoulo. (2016): Accural – based and real earnings management before and after ifrs adoption: the case of Greece. Journal of applied accounting research. Vol (17): (1) pp2-23.
45. Cang Y. Y. Chu. T.W Lin. (2014): An Exploratory Study of Earnings Management Detestability. Analyst coverage and the impact of IFRS Adoption: Evidence form China. Journal of Accounting and Public Policy. Vol. 33: (4) PP. 356-371
46. lsmail W. A. K. A. Kamarudin. T. Vonzijl. K. Danstan. (2013): Earnings quality and the adoption of IFRS – Based Accounting Standards: Evidence form an emerging Market" Asian Review of accounting. Vol 21: (1) pp53-73
47. Sellami M. (2016) The Interaction between real and accrual based Earnings management: analysis based on the mandatory IFRS adoption International Journal of Accounting and Economics studies. Vol 4: (1)
48. Campa D., R. Donnelly, (2016): Mandatory IFRS Adoption and Earnings Quality in Different Institutional Settings: A Comparison between ltaly and the UK. International Journal of Accounting, Auditing and performance evaluation. Vol. 12 (1).
49. Halabi H. (2015): Mandatory IFRS adoption and earning quality: the impact of country – specific factors. available at www.efrmaefm.org/.../EFMA2015_0227_Fullpaper.pdf.
50. Onalo U. M. Lizam, and A. Kaseri. (2014): The effects of changes in accounting standards on earnings management of Malaysia and Nigeria Banks. European Journal of accounting auditing and finance research, 2(8): 15-42.
51. Firth M. D. Gounopoulos . J. Pulm. 2013. IFRS adoption and management Earnings Forecasts of Australian IPO. available at www.ssrn.com
52. Ebner G. . J. Hottmann . T. Teuteberg. H. Zulch. 2015. Does enforcement change Earnings Management Behavior? Evidence From the EU after mandatory IFRS adoption. available at www.ssrn.com

53. Evans M.E.. R. W. Houston. M. F. Peters. J. H. Pratt, 2015. Reporting Regulatory Environments and earnings management: US and non-US Firms Using Us GAAP or IFRS. The Accounting Review. Vol 90: (5) pp. 1969-1994
54. Khaleghi, V., Jafar, M., and Baghani A. (2015): The Relationship Between Audit Quality and Ernings Management in Listed Compnies in Tehran Slock Exchange, Iranian Jrounal of Business and Econmics, Vol. 2. No. 4.
55. Brad, L. Dobre, F., Turlea, C., and Brasoveanu, I. V. (2014): The impact of IFRS adoption in Romania upon the earnings management of the Bucharest Stock Exchange entities Procedia Economics and Finance, 15. P. 871-876.
56. Nouri, Y., and Abaoub, E. (2014): accounting Manipulations and IFRS: Evidence from French Companies. International Journal of Economics and Finance, 6 (11), p. 229.
57. Pelucio – Grecco, M. C., Geron, C.M. S., Grecco, G. B., and Lima, J. P. C. (2014): The effect of IFRS on earnings management in Brazilian non- financial public companies. Emerging Marets Review, 21, P. 42-66.